المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع نجاعة الأداء

مشروع قانون
المالية
2018

فهرس

1. تقديم موجز لاستراتيجية الوزارة 6
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018 9
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018 حسب البرامج 10
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 11
برنامج 115 : السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية 11
برنامج 116 : تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك 12
برنامج 117 : تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية 13
برنامج 118 : تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية 13
برنامج 119 : تدبير الملك الخاص للدولة 14
برنامج 130 : دعم وقيادة 15
5. توزيع جهوي لاعتمادات برامج 16
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 16
2. الجزء الثاني: تقديم برامج الوزارة 19
برنامج 115 : السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية 20
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 20
2. مسؤول البرنامج 21
3. المتدخلين في القيادة 21
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 22
برنامج 116 : تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك 41
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 41
2. مسؤول البرنامج 41
3. المتدخلين في القيادة 41
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 42
برنامج 117 : تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية 47
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 47
2. مسؤول البرنامج 47
3. المتدخلين في القيادة 47
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 47
برنامج 118 : تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية 54
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 54
2. مسؤول البرنامج 55
3. المتدخلين في القيادة 55
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 55
برنامج 119 : تدبير الملك الخاص للدولة 60
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 60
2. مسؤول البرنامج 60
3. المتدخلين في القيادة 60
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 60
برنامج 130 : دعم وقيادة 66
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 66
2. مسؤول البرنامج 67
3. المتدخلين في القيادة 68
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 68
3. الجزء الثالث : محددات النفقات 83
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان 82
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية 82

ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان 85
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع 86
برنامج 115 : السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية 86
برنامج 116 : تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك 91
برنامج 117 : تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية
برنامج 118 : تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية 96
برنامج 119 : تدبير الملك الخاص للدولة..... 98
برنامج 130 : دعم وقيادة..... 99

الجزء الأول:

تقديم وزارة الاقتصاد والمالية

1. تقديم موجز لاستراتيجية الوزارة

السياق العام:

انخرطت وزارة الاقتصاد والمالية في مسلسل من الاصلاحات الهدف منه الرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، اعتماد النجاعة في تدبير المالية العمومية، وضع أسس للحكامة الجيدة، تحديث الادارة والرفع من مردوديتها، الأخذ بعين الاعتبار البعد الايكولوجي والفعالية في استخدام الطاقة، خلق الظروف الملائمة لتنمية مستدامة وشاملة، الرفع من مستوى فعالية الاستثمار العمومي وكذا تحسين تعبئة التمويلات الخارجية.

وفي إطار سعيها الدائم نحو التحسين المستمر والارتقاء المتواصل في الأداء، شهدت البرمجة الاستراتيجية للوزارة دفعة جديدة من خلال إصدار مذكرة السيد وزير الاقتصاد والمالية بتاريخ 26 أبريل 2017، والتي تعد بمثابة خارطة طريق حقيقية للقطاع حددت بصفة دقيقة وواقعية التوجهات الاستراتيجية التي سيتم ترجمتها الى خطط عمل على مستوى مديريات الوزارة. حيث تمت عملية صياغة البرنامج بعد عرض كل مقترحات المشاريع المقدمة من قبل المديريات على أنظار لجنة المدراء التي يرأسها الوزير من أجل دراستها

يتوخى مخطط العمل الاستراتيجي للوزارة 2017-2021 تحقيق مجموعة من الاهداف الاستراتيجية تتلخص فيما يلي:

- وضع عمل الوزارة في إطار رؤية شاملة متوسطة الأمد؛
- ضمان قدر أكبر من التنسيق في تسيير مهام الوزارة؛
- تعزيز قدرات الوزارة لتمكينها من لعب دورها كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛
- الرفع من الفعالية في تدبير المبادرات والاجراءات المتخذة من طرف مديريات القطاع؛
- مأسسة ثقافة التخطيط الاستراتيجي، التقييم، الصرامة، والعمل التشاركي في تدبير أنشطة الوزارة.

ولضمان التجسيد الفعلي لذلك، تم تحديد محفظة مشاريع بأهداف استراتيجية واضحة ومحددة، ستؤطر عمل الوزارة خلال الفترة الممتدة بين 2017-2021 بغية تمكينها من القيام بالمهام المنوطة بها على أحسن وجه انطلاقا من دورها الفعال في مجال الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الإطار المرجعي:

تستمد استراتيجية وزارة الاقتصاد والمالية أسسها أولا من التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2017 وخطاب ذكرى ثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2017 وخطاب 13 أكتوبر2017 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة.

وقد شملت التوجيهات الملكية السامية المحاور التالية:

- تعزيز برامج التنمية البشرية والترابية، التي لها تأثير مباشر على تحسين ظروف عيش المواطن؛
- تجاوز مكامن ضعف الادارة العمومية في مجال الحكامة والنجاعة وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين؛

- توطيد مستوى العمل التشاركي وكذا الانسجام بين مختلف مؤسسات الدولة وفق رؤية وطنية واضحة واستراتيجية
- ربط ممارسة المسؤولية بالمساءلة والمحاسبة
- تأمين تتبع حازم ومستمر لمستوى تقدم العمل بالبرامج الاجتماعية والتنموية؛
- مواكبة الأوراش المفتوحة عن طريق عمليات التقييم المنتظمة والشاملة؛
- وضع جدول زمني صارم من أجل استكمال مسلسل الجهوية المتقدمة واعتماد ميثاق متقدم لعدم التركيز الإداري.

ومن خلال استراتيجيتها 2017-2021، تعمل الوزارة كذلك على ترجمة المبادئ والقيم الدستورية على مستوى القطاع، خاصة تلك المتعلقة بترسيخ الحكامة الجيدة، والحفاظ على التوازنات المالية العمومية. الرفع من مستوى الشفافية وتقييم السياسات العمومية.

كما تستجيب استراتيجية الوزارة للأولويات التي سطرها البرنامج الحكومي المتعلق بالفترة الممتدة ما بين 2017-2021 والمعتمد على المحاور المتعلقة بتفعيل مبدأ النجاعة على مستوى عمل الحكومة، ترسيخ الحكامة الجيدة و تكريس قيم النزاهة والشفافية.

كما يشكل القانون التنظيمي للمالية مرجعا أساسيا تم اعتماده أخذا بعين الاعتبار النقط التالية:
- ترسيخ مبدأ النجاعة والفعالية في تدبير النفقات العمومية؛
- تحسين المقروئية الميزانياتية، و تقوية شفافية المالية العمومية؛
- تقوية دور البرلمان في المناقشة الميزانياتية ومراقبة و تقييم السياسات العمومية.

وتستند استراتيجية وزارة الاقتصاد والمالية أيضا على المهام الأساسية للقطاع والتي تتجلى في مواكبة أوراش الإصلاح على نطاق واسع خاصة فيما يتعلق بأوراش اصلاح المالية العمومية والجهوية المتقدمة وعزم الوزارة على تسريع وتيرة الرقمنة.

الأهداف الاستراتيجية:

يتمحور برنامج العمل الاستراتيجي لوزارة الاقتصاد والمالية حول أربعة أهداف استراتيجية رئيسية:

1- السهر على التوازنات الماكرواقتصادية للمملكة:

يتعلق الأمر بالتدابير التي من شأنها
- رفع المقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني محلياً واقليمياً ودولياً .
- دعم الاندماج الاجتماعي وترسيخ مفهوم النوع الاجتماعي
- تعزيز التكامل الاقتصادي الأفريقي عن طريق متابعة البناء المؤسساتي
- تسريع الاصلاحات الهيكلية التي من شأنها المساهمة في الرفع من الثقة تجاه الاقتصاد الوطني وتحفيز النمو.

2- مواكبة أوراش الإصلاح و الاستراتيجيات القطاعية:

انطلاقا من دورها الفعال في مصاحبة التدابير الحكومية وكذا موقعها المتميز في مواكبة الاصلاحات الكبرى بالبلاد، تعمل الوزارة على:

- تقديم التحاليل والحلول المبتكرة في مجال السياسات العمومية بطريقة منفتحة ومستقلة؛
- إجراء الدراسات المتعلقة بالأثر الاقتصادي، المالي و البيئي للإصلاحات المتخذة؛
- المضي نحو اختيار أفضل للمشاريع المستفيدة من التمويل العمومي؛
- المساهمة في التشخيص المسبق للاحتياجات وقدرات القطاعات على بلورة الاصلاحات والاستراتيجيات القطاعية؛
- الأخذ بعين الاعتبار التجارب ونتائج تقييم الاستراتيجيات المنجزة أو التي في طور الإنجاز؛
- عقلنة البرمجة الميزانياتية السنوية أخذا بعين الاعتبار الانجازات المادية والمالية وكذا الاكراهات.

3- تعزيز حكامة المالية العمومية:

يعتمد تحقيق هذا المبدأ على التدابير التالية:

- التطبيق التدريجي لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية؛
- التدبير الأمثل لمالية الدولة، والرفع من مستوى تحصيل الموارد وكذا ترشيد النفقات؛
- تحديث وترسيخ مبدأ الحكامة في مراقبة المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- تأقلم هيكل وحجم المحفظة العمومية مع متطلبات النجاعة والفعالية والمردودية؛
- الحرص على مبدأ تقييم السياسات العمومية والعمل على جعلها وسيلة فعالة في اتخاذ القرارات بالوزارة.

4- **تحسين جودة الخدمات وتعميم الرقمنة:**

يرتكز تحقيق هذا المبدأ على المحاور التالية:

- تطوير ثقافة البرمجة الاستراتيجية مع الاعتماد على مبدأ التعاقد وكذا التدبير المرتكز على النتائج؛
- التنظيم الأمثل لهياكل الوزارة وترسيخ اللاتركيز وخلق انسجام جهوي أفضل ؛
- اندماج النظم المعلوماتية ورقمنة الخدمات من أجل بناء إدارة ذات خدمات رقمية؛
- تعزيز منهج الجودة في تدبير الخدمات المقدمة للمرتفقين؛
- توطيد دور الرأسمال البشري الكفء والمؤهل في تحقيق الاهداف؛
- الرفع من مستوى التواصل.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018

جدول 1 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	(قانون المالية لسنة 2017) الميزانية العامة	(مشروع قانون المالية لسنة 2018) الميزانية العامة	مشروع قانون المالية(الميزانية العامة) لسنة 2018 / قانون المالية(الميزانية العامة) لسنة 2017
الموظفون	2 168 395 000	2 271 926 000	4,77
المعدات والنفقات المختلفة	370 749 000	373 640 000	0,78
الاستثمار	187 153 000	184 153 000	-1,6
المجموع	**2 726 297 000**	**2 829 719 000**	**3,79**

جدول 2 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة و مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2018
	مشروع قانون المالية للسنة 2018	مشروع قانون المالية للسنة 2018	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2018	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	2 271 926 000					
المعدات و النفقات المختلفة	373 640 000	90 000 000	0			
الاستثمار	184 153 000	6 500 000	0			
المجموع	**2 829 719 000**	**96 500 000**	**0**	**5 345 000 000**		**8 271 219 000**

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2018 حسب البرامج

جدول 3: ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2017)	الميزانية العامة (2018 مشروع قانون المالية لسنة)			% مشروع قانون المالية لسنة 2018 / قانون المالية لسنة 2017
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم وقيادة	2 324 596 443	2 271 926 000	96 240 953	48 971 926	4
السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	24 540 883		15 877 000	17 850 000	37
تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك	117 800 890		82 551 423	34 660 542	-0,49
تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية	85 938 300		68 666 806	19 674 767	2,79
تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية	139 181 295		86 629 818	51 684 026	-0,62
تدبير الملك الخاص للدولة	34 239 189		23 674 000	11 310 739	2,17
المجموع	**2 726 297 000**	**2 271 926 000**	**373 640 000**	**184 153 000**	**3,79**

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة 2018	مرافق الدولة المسيرة بصورة 2018		حسابات المرصدة لأمور خصوصية 2018		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2018
	مشروع قانون المالية للسنة 2018	مشروع قانون المالية للسنة 2018	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2018	تحويلات أو دفوعات	
دعم وقيادة	2 417 139 879	11 500 000		3 700 000 000		6 128 639 879
السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	33 727 000			600 000 000		633 727 000
تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك	117 211 965	42 000 000				159 211 965
تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية	88 341 573	43 000 000				131 341 573
تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية	138 313 844					138 313 844
تدبير الملك الخاص للدولة	34 984 739			1 045 000 000		1 079 984 739
المجموع	**2 829 719 000**	**96 500 000**		**5 345 000 000**		**8 271 219 000**

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 115 : السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية

جدول : 5 ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تنظيم القطاع المالي وتسيير الخزينة	3 661 000	2 200 000	**5 861 000**
دعم السياسة الميزانياتية	4 355 000	6 000 000	**10 355 000**
دعم اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية	2 060 000	1 000 000	**3 060 000**
تسيير محفظة الدولة ومراقبة المقاولات العمومية	5 801 000	8 650 000	**14 451 000**

جدول :7 ملخص الاعتمادات المتوقعة للحسابات المرصدة لأمور خصوصية حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	لحسابات المرصدة لأمور خصوصية
نفقات غير موزعة	200 000 000
دفوعات	400 000 000

برنامج 116 : تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك

جدول : 5 ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
ظروف العمل واستقبال المرتفقين	60 691 119	23 360 542	**84 051 661**
تبسيط المبادلات	0	4 600 000	**4 600 000**
محاربة الغش الجمركي	21 860 304	6 700 000	**28 560 304**

جدول :6 ملخص الاعتمادات المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
ظروف العمل واستقبال المرتفقين	24 400 000	0	**24 400 000**
محاربة الغش الجمركي	17 600 000	0	**17 600 000**

برنامج 117 : تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية

جدول : 5 ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تدبير المالية المحلية والتحصيل		2 520 000	**2 520 000**
الإنتاجية وظروف العمل	19 142 306	7 654 767	**26 797 073**
تنفيذ نفقات الدولة	46 924 500	7 000 000	**53 924 500**
مسك المحاسبة العمومية	2 600 000	2 500 000	**5 100 000**

جدول :6 ملخص الاعتمادات المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	43 000 000	0	**43 000 000**

برنامج 118 : تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية

جدول : 5 ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
جودة الخدمة	58 086 325	40 684 026	**98 770 351**
الإحاطة بالمجال الضريبي ومحاربة الغش	28 543 493	11 000 000	**39 543 493**

برنامج 119 : تدبير الملك الخاص للدولة

جدول : 5 ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
ظروف العمل	14 283 000	5 375 000	19 658 000
دعم تدبير الملك الخاص للدولة	9 391 000	5 935 739	15 326 739

جدول :7 ملخص الاعتمادات المتوقعة للحسابات المرصدة لأمور خصوصية حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	لحسابات المرصدة لأمور خصوصية
مصاريف متعلقة بتدبير و تصفية الأملاك المخزنية	14 000 000
تجهيز الأملاك المخزنية	2 000 000
برنامج الإنجازات العقارية بالخارج	177 930 000
اقتناءات عقارية	553 000 000
دراسات متعلقة بإنجاز العقارات	6 000 000
الأحكام القضائية و القرارات الإدارية	20 000 000
أشغال كبرى للبنايات التي هي في ملك الدولة	2 000 000
إرجاعات	20 000 000
دفوعات	245 070 000
تعويضات	3 000 000
إرجاع وتسوية الديون	1 500 000
تسوية وتنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية	500 000

برنامج 130 : دعم وقيادة

جدول : 5 ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
الدفاع القضائي	1 226 000	646 000	**1 872 000**
تفتيش وتدقيق وتقييم السياسات العمومية	2 247 000	600 000	**2 847 000**
تدبير الموارد	92 767 000	47 726 926	**140 484 879**

جدول :6 ملخص الاعتمادات المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
ظروف العمل واستقبال المرتفقين	0	200 000	**200 000**
تقوية القدرات ودعم الشراكة	5 000 000	5 300 000	**10 300 000**
الدراسات والهندسة والابتكار البيداغوجي	0	1 000 000	**1 000 000**

جدول :7 ملخص الاعتمادات المتوقعة للحسابات المرصدة لأمور خصوصية حسب المشروع أو العملية المتعلقة بالبرنامج

	لحسابات المرصدة لأمور خصوصية
دعم أثمنة	600 000 000
إعانة للهيئات ذات الطابع الثقافي والرياضي	4 260 000
إعانة للمنظمات ذات الطابع الصحي	810 000
نفقات غير موزعة	845 667 500
إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في منح الإعانات	24 262 500
المساهمة في تمويل النفقات المتعلقة بتفعيل نظام المساعدة الطبية	1 000 000 000
منح المساعدات	9 800 000
المساهمة في تمويل المساعدة في إطار اتفاقي للأشخاص ذوي الاحتياجات	100 000 000
دفوعات لفائدة النساء	365 200 000
دفوعات لفائدة الأطفال	500 000 000

مساهمات	250 000 000

5. توزيع جهوي لاعتمادات برامج

جدول 8 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
جهة درعة - تافيلالت	165 000	150 000	315 000
جهة الشرق	7 721 895	10 220 000	17 851 895
جهة العيون -الساقية الحمراء	2 673 600	1 820 000	4 493 600
جهة بني ملال - خنيفرة	528 000	280 767	808 767
جهة الدار البيضاء-سطات	21 954 558	8 560 000	30 514 558
المصالح المشتركة	298 401 476	146 586 691	445 078 167
جهة سوس - ماسة	6 448 347	370 000	6 818 347
جهة فاس - مكناس	6 938 178	750 000	7 688 178
جهة الداخلة - واد الذهب		50 000	50 000
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	11 932 174	7 280 000	19 212 174
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	9 947 200	6 375 000	16 322 200
جهة كلميم - واد نون	100 000	400 000	500 000
جهة مراكش - آسفي	6 829 572	1 310 542	8 140 114
المجموع	373 640 000	184 153 000	**557 793 000**

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

جدول 9: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2018-2020 لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2017	مشروع قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات 2019	الإسقاطات 2020
نفقات الموظفين	2 168 395 000	2 271 926 000	2 354 666 210	2 401 759 534
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	370 749 000	373 640 000	373 640 000	373 640 000

نفقات الاستثمار	187 153 000	184 153 000	189 678 000	195 368 000

جدول 10: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2018-2020 لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2017	مشروع قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات 2019	الإسقاطات 2020
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	91 500 000	96 500 000	96 500 000	96 500 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	6 874 071 000	5 345 000 000	5 345 000 000	5 345 000 000

جدول 11 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2018-2020 حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2017	مشروع قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات 2019	الإسقاطات 2020
تدبير الملك الخاص للدولة				
الميزانية العامة	34 239 189	34 984 739	35 324 000	35 674 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة				
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	1 445 000 000	1 045 000 000	1 045 000 000	1 045 000 000
دعم وقيادة				
الميزانية العامة	2 324 596 443	2 417 139 879	2 501 349 163	2 549 954 535
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	6 500 000	11 500 000	14 076 998	13 214 502
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	3 670 000 000	3 700 000 000	3 700 000 000	3 700 000 000
السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية				
الميزانية العامة	24 540 883	33 727 000	34 263 000	34 815 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة				
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	600 000 000	600 000 000	600 000 000	600 000 000
تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك				
الميزانية العامة	117 800 890	117 211 965	118 252 000	119 322 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	42 000 000	42 000 000	42 000 000	42 000 000
تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية				
الميزانية العامة	139 181 295	138 313 844	139 865 000	141 462 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة				

تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية				
الميزانية العامة	85 938 300	88 341 573	88 932 000	89 540 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	43 000 000	43 000 000	43 000 000	43 000 000
المجموع	**8 532 797 000**	**8 271 219 000**	**8 362 062 161**	**8 413 982 037**

الجزء الثاني:

تقديم برامج وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 115 : السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يقوم برنامج " السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية" بتجميع الوسائل المخصصة لدعم السياسات الميزانياتية وتقنين القطاع المالي و تدبير الخزينة والمساعدة على اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية و كذا تدبير محفظة الدولة و مراقبة المقاولات العمومية.

وتنبني استراتيجية هذا البرنامج على أربعة محاور هي:

المـــحور الأول : يتعلق بدعم السياسة الميزانياتية من أجل توفير ظروف مواتية لخلق نمو قوي ومستدام وشامل وذلك عبر:

- تحسين صيرورة الميزانية عبر تكثيف الجهود الرامية لتوفير هوامش من الميزانية لفائدة الاستثمار العمومي لتعبئة التمويلات الخارجية ولتشجيع اللجوء لاستخدام التمويل الابتكاري؛
- مواكبة الإصلاحات الكبرى للدولة وذلك من خلال وضع استراتيجيات قطاعية والمساهمة الفعلية في صياغة إصلاحات هيكلية؛
- تدعيم نجاعة التدبير العمومي عبر التنزيل الفعلي للقانون التنظيمي لقانون المالية واختيار أفضل المشاريع المقترح استفادتها من التمويل العمومي.

المحور الثاني : يهم السهر على التوازنات الماكرو اقتصادية وتحسين شروط التمويل الاقتصادي وخلق مناخ مناسب للأعمال وذلك من خلال :

- الحفاظ على إطار ماكرواقتصادي مستقر وقوي الذي يشكل شرطا أساسيا ومسبقا لتحقيق نمو مستدام وشامل؛
- تحديد شروط هذه التوازنات والمساهمة في تحقيقها؛
- تعبئة الموارد اللازمة لتمويل الخزينة، كما تقوم بتدبير ديون الخزينة وتمويل عجز ميزان الأداءات وتمويل الإصلاحات الهيكلية وكذا مشاريع المؤسسات العمومية؛
- تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع المالي وذلك بهدف الاستجابة لحاجيات التمويل للفاعلين الاقتصاديين، وكذا من أجل الرقي بهذا القطاع إلى المعايير المعمول بها دوليا.

المحور الثالث : يتعلق بمهام المساعدة في اتخاذ القرار فيما يخص السياسة الاقتصادية والمالية بهدف تقوية وتتبع وتقييم السياسات العمومية وذلك عبر الأهداف التالية:

- توطيد دور التنوير و المساعدة في اتخاذ القرار حــول المسائل المتصلة بالحفاظ على التوازن المكارو اقتصادي؛

- تعميق التفكير في البعد الإقليمي من أجل مواكبة فعالة لمسلسل الجهوية المتقدمة؛

- إعطاء الأولوية للبعد الأفريقي من خلال تتبع وتقييم عملية إدماج المغرب في الحيز الأفريقي (وسيحظى اهتمام خاص لتقييم الآثار المتوقعة لاندماج المغرب في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا)؛

- مواكبة البرنامج الحكومي والإصلاحات البيئية الجديدة من خلال إنشاء قطب خبرات داخلية لتتبع ودراسة الديمومة البيئية في السياسيات العمومية؛

المحور الرابع : يتعلق بتدبير محفظة الدولة ومراقبة المقاولات العمومية حيث تتركز الأهداف الاستراتيجية حول:

- دعم دور المقولات العمومية في الدينامية الاقتصادية، ولا سيما من خلال تطوير الاستثمارات ذات الأولوية واستكشاف نماذج استغلال جديدة؛

- دعم القطاعات المصدرة وتقوية الشركات مع الدول الإفريقية؛

- ملائمة بنية وحجم المحفظة العمومية مع متطلبات الكفاءة، التكلفة والمردودية؛

- تطوير أداء المقولات العمومية، والوقاية من المخاطر، ودعم قدراتها العملية من أجل تحسين تنفيذ البرامج الاستثمارية و تدبير الديون؛

- تطوير الحكامة عبر انتظام الاجتماعات، وتطبيق مبدأ "الامتثال أو التفسير"، وإنشاء نظام لتعيين المديرين المستقلين، والتقييم الخارجي، وتطبيق النوع؛

- دعم رقابة حكومية فعالة على البرامج المقولات العمومية؛

- تثمين العلاقات المالية بين الدولة والمقاولات العمومية فيما يخص السياسات المتعددة السنوات المتعلقة بتوزيع الأرباح وجدولة زمنية محددة للدفوعات.

2. مسؤول البرنامج

السيد الكاتب العام

3. المتدخلين في القيادة

مديرية الميزانية، مديرية الخزينة والمالية الخارجية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية ومديرية المنشآت العامة والخوصصة.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.115 : : تحسين تبني مقاربة الأداء من طرف المدبرين

يروم هذا المؤشر قياس مدى توثيق المؤشرات المتضمنة في مشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية والمؤسسات .

يتيح هذا المؤشر معرفة مدى التزام القطاعات الوزارية والمؤسسات بملء مؤشراتها بالنظر للجهود المبذولة من طرف مديرية الميزانية، من حيث المساعدة التقنية و المواكبة وتنظيم دورات تكوينية لفائدة القطاعات الوزارية والمؤسسات ، وذلك بغية الاستجابة لرهانات القانون التنظيمي لقانون المالية، لاسيما الجانب المتعلق بتحسين نجاعة أداء التدبير الميزانياتي. حيث تظل مسألة توثيق المؤشرات أحد أولويات مديرية الميزانية، كونها تنبني على تعهد تكريس مفهوم نجاعة الأداء على مستوى القطاعات الوزارية.

بالنسبة لمشروع قانون مالية سنة 2018، ونظرا لدخول المقتضى المتعلق بإعداد مشاريع نجاعة الأداء حيز التنفيذ، سيتم قياس هذا المؤشر بالنسبة لكافة القطاعات الوزارية والمؤسسات.

المؤشر 1.1.115 : معدل توثيق المؤشرات

الوحدة	2016 إنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	80	85	90	95	100	100	2020

1. توضيحات منهجية

نمط الاحتساب:

يتم احتساب معدل توثيق المؤشرات على أساس مجموع المؤشرات المضمنة في مشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية باستثناء تلك التي في طور الإنشاء (en cours de construction). ويعتبر كل مؤشر موثقا عندما يقدم بشكل دقيق إنجازات السنة n، بالنسبة لمشروع قانون مالية n+1، التوقعات بالنسبة للسنوات n+2 و n+3، وكذلك القيمة المستهدفة.

2. مصادر المعطيات

في انتظار إطلاق نظام البرمجة الميزانية الجديد " e-budget 2"، سيتم قياس هذا المؤشر من خلال فرز يدوي للمؤشرات المضمنة في مشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يجب أن يتم الدفع بمعدل توثيق المؤشرات نحو الارتفاع . مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن توافر بعض المؤشرات يأتي بعد إعداد مشاريع نجاعة أداء القطاعات الوزارية، مع الإشارة إلى عدم إمكانية توثيق المؤشرات المنشأة حديثا.

4. تعليق

يمكن تحسين توثيق هذا المؤشر من خلال وضع نظام معلوماتي يسمح بالتوفر و تتبع المعلومات المتعلقة بنجاعة الأداء.

الهدف 2.115 : : تعزيز التماسك الاجتماعي للنساء في وضعية الهشاشة

المؤشر 1.2.115 : عدد النساء المستفيدات من نظام المساعدة الطبية RAMED

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
العدد	5 569 210	6 073 375	6 148 000	6 360 000	6 625 000	6 625 000	2020

1. توضيحات منهجية

العدد الاجمالي للنساء المستفيدات من نظام المساعدة الطبية RAMED

2. مصادر المعطيات

الوكالة الوطنية للتأمين الصحي.

3. تعليق

يتم دفع الاعانات لفائدة المراكز الاستشفائية أساسا من أجل شراء الأدوية والمستلزمات الطبية وكذا لفائدة الوكالة الوطنية للتأمين الصحي من أجل إنتاج بطائق نظام المساعدة الطبية.

المؤشر 2.2.115 : عدد النساء الأرامل المستفيدات من الدعم المباشر في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
العدد	61 023	72 662	95 000	110 000	125 000	125 000	2020

1. توضيحات منهجية

العدد الاجمالي للنساء الأرامل والحاضنات لأطفالهن اليتامى والمستفيدات من الدعم المباشر في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

2. مصادر المعطيات

الوزارة المكلفة بالتنمية الاجتماعية

الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين

3. تعليق

يتم دفع الاعانة عن طريق الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، لفائدة النساء الأرامل المؤهلات للاستفادة من البرنامج والحاضنات لأطفالهن اليتامى.

الهدف 3.115 : : إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل إعداد ميزانية القطاعات الوزارية

المؤشر 1.3.115 : عدد القطاعات الوزارية التي اعتمدت ميزانية النوع الاجتماعي

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
العدد	10	23	38	---	---	38	2018

1. توضيحات منهجية

عدد القطاعات الوزارية التي اعتمدت مؤشرات وأهداف مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي على مستوع مشاريع نجاعة الأداء.

2. مصادر المعطيات

مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي.

3. تعليق

مواكبة القطاعات الوزارية من اجل إدماج بعد النوع الاجتماعي في ميزانيها وذلك من خلال الدعم التقني المقدم من طرف الاتحاد الأوربي.

للاستفادة من البرنامج والحاضنات لأطفالهن اليتامى.

الهدف 4.115 : : دعم حماية الطفولة

المؤشر 1.4.115 : نسبة الفتيات المتخلى عنهن والتي تم التكفل بهن من طرف العصبة المغربية لحماية الطفولة

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%		55	59	63	65	65	2020

1. توضيحات منهجية

عدد الفتيات المتخلى عنهن والتي تم التكفل بهن من طرف العصبة المغربية لحماية الطفولة على العدد الاجمالي للأطفال المتخلى عنهم.

2. مصادر المعطيات

العصبة المغربية لحماية الطفولة.

3. تعليق

الاعانات المرصدة لفائدة العصبة المغربية لحماية الطفولة من أجل المساهمة في مصاريفها للتكفل بالأطفال المتخلى عنهم.

المؤشر 2.4.115 : عدد ملفات الفتيات ضحايا العنف التي تمت معالجتها من طرف المرصد الوطني لحقوق الطفل

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
العدد	100	120	140	180	200	200	2020

1. توضيحات منهجية

العدد الإجمالي للملفات التي تم التوصل بها ومعالجتها من طرف المرصد الوطني لحقوق الطفل والمتعلقة بالفتيات ضحايا العنف.

2. مصادر المعطيات

المرصد الوطني لحقوق الطفل.

3. تعليق

الاعانات المرصدة لفائدة المرصد الوطني لحقوق الطفل من أجل المشاركة في معالجة ملفات الفتيات ضحايا العنف عنهم.

الهدف 5.115 : تحسين و تطوير أدوات تمويل الخزينة

المؤشر 1.5.115: بنية محفظة دين الخزينة خاصة من حيث: أ) حصة الدين الداخلي والخارجي، ، و ب) المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة

وصف المؤشر

إن الأهداف الأساسية لاستراتيجية تدبير الدين العمومي المغربي هو ضمان تمويل مستقر ودائم لخزينة الدولة من شأنه تغطية جميع احتياجاتها المالية، مع التخفيف، على المديين المتوسط والبعيد، من تكلفة الدين والحد من المخاطر المالية المرتبطة به مع المساهمة في تطوير سوق سندات الخزينة.

وللتأكد من أن استراتيجية التمويل المعتمدة والوسائل المتخذة في اطار تسيير الدين، تساهم في تحقيق الأهداف المحددة أعلاه خاصة تلك المتعلقة بالتخفيف من تكلفة الدين والتحكم في المخاطر، تعتمد مديرية الخزينة على مؤشرات "معيارية" تمثل بنية المحفظة المرجعية والتي تتميز بكونها البنية المثلى فيما يتعلق بالتكلفة والمخاطر.

وتتجلى أهم المؤشرات المعتمدة، في إطار هذا المؤشر، فيما يلي:

- المؤشر الاول : بنية دين الخزينة حسب نوعية الدين (الداخلي والخارجي):
  - المؤشر الفرعي 1.1. : حصة الدين الداخلي في محفظة دين الخزينة؛
  - المؤشر الفرعي 2.1. : حصة الدين الخارجي في محفظة دين الخزينة.

- المؤشر الثاني: المدة الزمنية المتبقية لسداد دين الخزينة.

الوحدة	انجازات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018	توقعات 2019	توقعات 2020	القيمة الهدف	السنة المرجع
حصة الدين الداخلي في محفظة دين الخزينة	%78,3	%80 - %70	%80 - %70	%80 - %70	%80 - %70	%80 - %70	2020
حصة الدين الخارجي في محفظة دين الخزينة	%21.7	%30 - %20	%30 - %20	%30 - %20	%30 - %20	%30 - %20	2020
المدة الزمنية المتبقية لسداد دين الخزينة	7 سنوات	ما بين 5,5 و 6,5 سنة	ما بين 5,5 و 6,5 سنة	ما بين 5,5 و 6,5 سنة	ما بين 5,5 و 6,5 سنة	ما بين 5,5 و 6,5 سنة	2020

تدقيقات منهجية

يتم احتساب المؤشر الفرعي 1.1. بقسمة حجم الدين الداخلي للخزينة المسجل نهاية السنة على الحجم الاجمالي لدين الخزينة المحتسب في نهاية نفس السنة.
يتم احتساب المؤشر الفرعي 2.1. بقسمة نسبة حجم الدين الخارجي للخزينة المسجل نهاية السنة على الحجم الاجمالي لدين الخزينة المحتسب في نهاية نفس السنة.
يساوي المؤشر الثاني متوسط المدد الزمنية المتبقية لسداد الدين الداخلي والدين الخارجي للخزينة مرجحة بحجم كل من هذين الدينين المحتسب في نهاية نفس السنة.
يتم التأثير على مؤشرات نجاعة الأداء المشار إليها أعلاه عن طريق التدابير والإجراءات المتخذة من طرف مديرية الخزينة والمالية الخارجية التي تهدف إلى الرفع من نجاعة تدبير الدين، ولكن تتأثر أيضا بالعوامل الخارجية المتعلقة بتطور الإطار الماكرو اقتصادي وظروف التمويل في السوقين المحلي والدولي. وبالتالي، فإن النتائج المحصل عليها تتوقف على مدى مطابقة إنجازات هذه المؤشرات مع فرضيات العمل المعتمدة.
.

مصادر المعطيات

البرنامج المعلوماتي المدمج لتسيير الدين والخزينة العمومية لوزارة الاقتصاد والمالية (تدبير).

تعليقات وبرنامج تطوير المؤشر

في متم سنة 2016 بلغت المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة 7 سنوات، عكس الهدف المحدد لهذا المؤشر والذي يتراوح ما بين 5,5 و 6,5 سنة. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى ارتفاع المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الداخلي بحوالي 4 أشهر مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2015. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن وتيرة ارتفاع المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الداخلي قد انخفضت لتنتقل من 6أشهر ما بين سنتي 2014 و2015 إلى 4 أشهر ما بين سنتي 2015 و2016.

يعد تجاوز الهدف المحدد لهذا المؤشر بالنسبة للدين الداخلي مقبولا بحيث أنه لم ينعكس على ارتفاع تكلفة تمويل الخزينة. وهكذا، فقد تميزت سنة 2016 بمواصلة تحسن ظروف تمويل الخزينة في السوق الداخلي مع انخفاض أسعار فائدة سندات الخزينة بلغ في المتوسط حوالي 48 نقطة أساس مقارنة مع سنة 2015، مما ساهم في انخفاض التكلفة المتوسطة للدين الداخلي والتي انتقلت من 4,8% سنة 2015 إلى 4,4% سنة 2016. وقد أتاح ارتفاع المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الداخلي خلال هذه السنة هامشا من التصرف لفائدة الخزية يمكن استغلاله في حال عرفت ظروف التمويل في السوق الداخلي تقلبا قد يؤدي إلى انخفاض سريع لهذا المؤشر.

المؤشر 2.5.115 : متوسط معدل تغطية إصدارات سندات الخزينة بعروض المستثمرين

تغطى الاحتياجات التمويلية للخزينة أساسا عن طريق تعبئة موارد مالية في السوق الداخلية. لهذا الغرض، تنظم مديرية الخزينة، كل يوم ثلاثاء، حصص المزادات تستقبل خلالها عروض المستثمرين عبر البنوك وسطاء قيم الخزينة، وتتم بواسطتها تعبئة الموارد المالية اللازمة لتغطية احتياجات الخزينة.

يمكن مؤشر متوسط معدل تغطية إصدارات سندات الخزينة بعروض المستثمرين من تقييم درجة تأمين تمويل الخزينة في السوق الداخلية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
%	566	200	200	200	200	200	2020

1. توضيحات منهجية

يساوي متوسط معدل تغطية إصدارات سندات الخزينة بعروض المستثمرين النسبة بين الحجم الاجمالي السنوي لعروض المستثمرين والحجم الاجمالي لإصدارات الخزينة لنفس السنة.

تعتبر عتبة 200%، المحددة من طرف مديرية الخزينة والمالية الخارجية، بالنسبة لهذا المؤشر، مرضية نظرا لظروف السوق الحالية. ويرتبط تطور عروض المستثمرين في سوق المزادات أساسا بالسياق الماكرواقتصادي وبتطور حاجيات الخزينة، وبإقبال المستثمرين على سندات الخزينة، وبتنافسية البنوك وسطاء قيم الخزينة. وبالتالي فإن معدل التغطية قد يتغير مع تغير العوامل المؤثرة فيه.

2. تعليق

تشير نسبة 566% المحققة سنة 2016 بأن عروض المستثمرين في سوق المزادات فاقت الحجم المصدر من طرف الخزينة ب 5,7 مرة في المتوسط.

المؤشر 4.5.115 :المتوسط السنوي للرصيد اليومي للحساب الجاري للخزينة لدى بنك المغرب، سعر الفائدة المتوسط لعمليات التوظيف في السوق القائمة ما بين البنوك وسعر الفائدة المتوسط لعمليات التوظيف عن طريق الاستحفاظ

وصف المؤشر

من أجل ضمان تدبير أمثل لموجودات الحساب الجاري للخزينة يمكن الدولة من التوفر، في أي وقت، على موارد مالية كافية لأداء التزاماتها المالية، تقوم مديرية الخزينة والمالية الخارجة بتدبير نشيط لمالية الخزينة يهدف إلى 1- أن يتوفر الحساب الجاري للخزينة في نهاية كل يوم على رصيد دائن، 2- الحفاظ على رصيد كاف (رصيد السلامة) لمواجهة النفقات الغير متوقعة، و 3- تجنب توفر الحساب الجاري للخزينة في نهاية كل يوم على رصيد دائن مرتفع جدا وغير ضروري.

ويتجلى هذا الحرص على اعتماد تدبير جيد للمال العام في التدبير العملي واليومي لمالية الدولة وذلك عن طريق القيام بعمليات توظيف الفائض المؤقت للحساب الجاري للخزينة في السوق النقدية (مبلغ الموجودات الذي يفوق سقف السلامة المحدد)، من ناحية، وبعمليات اقتراض السيولة في السوق القائمة بين البنوك على مدى جد قصير عند الحاجة، من جهة أخرى.

كما أنه منذ دخول الاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب المتعلقة بعمليات الخزينة في السوق النقدية، حيز التنفيذ بتاريخ 29 يوليوز 2009، شرع بنك المغرب في أداء فوائد لصالح الخزينة على موجودات الحساب الجاري للخزينة في حدود سقف السلامة المحدد وهو 3 مليار درهم، في حين لا تؤدى أية فوائد على الفائض الذي يفوق هذا السقف مما يدفع مديرية الخزينة إلى العمل على توظيف هذا الفائض في السوق النقدية.

يرتبط المؤشر 3-1 مباشرة بالهدف المرتبط بالتدبير النشيط لمالية الخزينة والذي يتمثل في إبقاء الرصيد الدائن للحساب الجاري للخزينة في مستوى أقل من الرصيد المؤدى عنه من طرف بنك المغرب، أي في حدود 3 مليار درهم. ويمثل هذا المؤشر المتوسط السنوي لرصيد الحساب الجاري للخزينة لدى بنك المغرب المحقق في متم كل يوم.

وتجدر الاشارة إلى أن مديرية الخزينة تعمل على توظيف فائض الحساب الجاري الذي يفوق السقف الاحتياطي بأفضل الأسعار الممكنة، والتي تكون الأكثر اقترابا من تلك المتداولة في السوق. من أجل ذلك، تتوفر مديرية

الخزينة على أداتين لتوظيف فائض الحساب الجاري هما التوظيف عن طريق استحفاظ سندات الخزينة والتوظيف في السوق القائمة بين البنوك.
وقد تم اعتماد مؤشرين آخرين مرتبطين مباشرة بهذا الهدف الثاني وهما:

- المؤشر 3-2 والذي يمثل المتوسط السنوي لأسعار الفائدة الخاصة بعمليات التوظيف في السوق القائمة بين البنوك المنجزة من طرف مديرية الخزينة.
- المؤشر 3-3 والذي يمثل المتوسط السنوي لأسعار الفائدة الخاصة بعمليات التوظيف عن طريق الاستحفاظ.

الوحدة	انجازات 2016	توقعات 2017	توقعات 2017	توقعات 2017	توقعات 2017	توقعات 2017	القيمة الهدف	السنة المرجع
المتوسط السنوي للحساب الجاري للخزينة المحقق في متم كل يوم لدى بنك المغرب	مليار 3,3 درهم	أقل أو يساوي 3 مليار درهم	أقل أو يساوي 3 مليار درهم	أقل أو يساوي 3 مليار درهم	أقل أو يساوي 3 مليار درهم	أقل أو يساوي 3 مليار درهم	2020
المتوسط السنوي لأسعار الفائدة الخاصة بعمليات التوظيف في السوق القائمة ما بين البنوك المنجزة من طرف الخزينة	سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة ما بين البنوك + 14,6 ن.أ	سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة ما بين البنوك	سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة ما بين البنوك	سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة ما بين البنوك	سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة ما بين البنوك	سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة ما بين البنوك	2020
المتوسط السنوي لأسعار الفائدة الخاصة بعمليات التوظيف عن طريق الاستحفاظ المنجزة من طرف الخزينة	الفائدة المرجعي في سوق الاستحفاظ + 8,4 نقطة أساس	سعر الفائدة المرجعي في سوق الاستحفاظ	سعر الفائدة المرجعي في سوق الاستحفاظ	سعر الفائدة المرجعي في سوق الاستحفاظ	سعر الفائدة المرجعي في سوق الاستحفاظ	سعر الفائدة المرجعي في سوق الاستحفاظ	2020

تدقيقات منهجية

يساوي المؤشر الأول متوسط الرصيد اليومي للحساب الجاري للخزينة المحقق في متم كل يوم لدى بنك المغرب خلال سنة كاملة.

يمثل المؤشر الثاني المتوسط السنوي لسعر الفائدة اليومي المرجح المحصل عليه عن طريق عمليات التوظيف المنجزة مع البنوك في السوق القائمة بين البنوك. وتتم مقارنة سعر الفائدة المحتسب مع المتوسط السنوي لأسعار الفائدة المرجحة اليومية المنشورة من قبل بنك المغرب.

يساوي المؤشر الثالث متوسط سعر الفائدة المرجح لعمليات التوظيف عن طريق الاستحفاظ المنجزة من طرف مديرية الخزينة لمدة تتراوح ما بين يوم واحد و7 أيام عمل. وتتم مقارنة السعر المحصل عليه مع المتوسط السنوي لأسعار الفائدة المرجعية اليومية لعمليات الاستحفاظ لمدة يوم واحد و 7 أيام المنشورة من قبل بنك المغرب.

بالنسبة للمؤشرين الثاني والثالث، يتم ابراز الفارق بين السعر المحتسب و"سعر الفائدة المرجعي للسوق" لتسهيل قراءة وفهم هذين المؤشرين.

مصادر المعطيات

- الرصيد اليومي للحساب الجاري للخزينة المرسل من قبل بنك المغرب.
- سعر الفائدة اليومي المتوسط المرجح المتداول في السوق القائمة بين البنوك المنشور من قبل بنك المغرب.
- سعر الفائدة المرجعي اليومي لعمليات الاستحفاظ لمدة يوم واحد و7 أيام المنشور من قبل بنك المغرب.
- معطيات عمليات التوظيف المنجزة من طرف مديرية الخزينة والمتوفرة عبر النظام الالكتروني للمزادات: نوعية عمليات التوظيف، المبالغ الموظفة، متوسط سعر الفائدة اليومي المرجح، مدة عمليات التوظيف.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

يتأثر المؤشر الأول، الذي يهم المتوسط السنوي للرصيد اليومي للحساب الجاري للخزينة، بعمليات التدبير النشيط للخزينة المنجزة من طرف مديرية الخزينة و المالية الخارجية، وكذا بعاملين خارجيين هما : أ) وضع السيولة البنكية والذي قد يترتب عنه تراجع طلب البنوك للاقتراض لدى الخزينة وبالتالي عدم إمكانية توظيف إجمالي المبلغ المعلن عنه و ب) تطور رصيد الحساب الجاري للخزينة في نهاية اليوم بسبب تحقيق (عدم تحقيق) تدفقات نقدية غير متوقعة (متوقعة).

أما فيما يتعلق بالمؤشرين الثاني والثالث، فإن اعتبار أسعار الفائدة المتداولة في السوق كمرجع قد يكون غير دقيق بما أن هاته الأسعار تعكس نشاط البنوك في السوق النقدية. وبالتالي فإن أسعار الفائدة المرجع غالبا ما تكون مرتفعة مقارنة بتلك المقترحة على مديرية الخزينة من طرف البنوك ذاتها في عمليات التوظيف، وتحديدا من طرف البنوك الكبرى في السوق.

تعليقات وبرنامج تطوير المؤشر

بلغ عدد عمليات التوظيف المنجزة من طرف مديرية الخزينة سنة 2016، 305 عملية (باعتبار جميع أنواع التوظيف) حيث بلغ الحجم الجاري اليومي المتوسط الذي تم توظيفه 6,1 مليار درهم مقابل 5,1 مليار درهم سنة 2015.

وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي قامت به مديرية الخزينة سنة 2016 من أجل الحفاظ على رصيد الحساب الجاري للخزينة في مستوى أقل من 3 مليار درهم، فإن الرصيد السنوي المتوسط للحساب الجاري للخزينة وصل إلى 3,3 مليار درهم. يعزى ذلك أساسا إلى قلة مشاركة البنوك في عمليات التوظيف (58% من

الحالات) وبتحسن رصيد الحساب الجاري للخزينة في نهاية اليوم (42% من الحالات) نتيجة تحقيق أو عدم تحقيق بعض تدفقات المالية للخزينة (مداخيل/مصاريف غير متوقعة).

بالنسبة للمؤشرين الثاني والثالث، فإن سعر فائدة عمليات التوظيف عن طريق الاستحفاظ المنجزة خلال سنة 2016 فاق بحوالي 8,4 نقطة أساس السعر المرجعي المحدد لهذا المؤشر.

أما فيما يتعلق بسعر فائدة عمليات التوظيف في السوق القائمة بين البنوك المنجزة سنة 2016، فقد فاق السعر المرجعي لهاته العمليات ب 14,6 نقطة أساس. وترجع هذه النتيجة أساسا لشدة المنافسة بين البنوك في سياق وجود ضغط مستمر على السيولة البنكية.

المؤشر 4.5.115 : عدد مشاريع المقاولات الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من ضمان - صندوق ضمان المقاولات الصغرى و المتوسطة

بفضل الخيارات الاستراتيجية المهمة التي تحققت منذ عام 2009 من طرف وزارة الاقتصاد والمالية في إطار الاستراتيجية الوطنية للضمان والنجاحات المسجلة خلال تنفيذ خطط التنمية لصندوق الضمان المركزي، تحسن ولوج المقاولات الصغرى و المتوسطة إلى التمويل بشكل جوهري . وبالأرقام، خلال فترة 2016-2009، استفادت 22000 مقاولة صغرى و متوسطة من قروض بنكية تقدر ب 49 مليار درهم منحت بالتزامات ضمان تناهز 26 مليار درهم .

عرض الضمان الذي يمرر عبر "صندوق ضمان المقاولات الصغرى و المتوسطة" يغطي جميع مراحل حياة المقاولة ويمكن من تنويع مصادر التمويل لصالحها.

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنة المرجعية
عدد	7290	7500	8000	8500	9000	9000	2020

1. توضيحات منهجية

وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق هذه التوقعات لايزال يعتمد إلى حد كبير من جهة على العرض البنكي عن طريق طلبات الائتمان المضمونة المقدمة من طرف مؤسسات الائتمان لصندوق الضمان المركزي و من جهة أخرى مخصصات الميزانية لتغطية التزامات الضمان المعتمدة وطلبات السداد لصالح مؤسسات الائتمان خلال العام الجاري

2. مصادر المعطيات

صندوق الضمان المركزي مع تحيين سنوي

المؤشر 5.5.115 : "العدد التراكمي للنساء المستفيدات من صندوق "ضمان أسكان" لتمويل الإسكان

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	82527	91798	101336	111000	120000	150000	2023

1. توضيحات منهجية

العدد التراكمي للنساء للأسر المستفيدة من " صندوق ضمان السكن" لامتلاك أو بناء محل سكناهم الرئيسي.

2. مصادر المعطيات

صندوق الضمان المركزي

الهدف 6.115 : الإطار الماكرو اقتصادي وتتبع الظرفية الاقتصادية

المؤشر 1.6.115 : الفرق في التوقعات

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	0,5	0,4	0,3	0,2	0,1	0.1	2020

1. توضيحات منهجية

تولي مديرية الدراسات والتوقعات المالية أهمية خاصة لإعداد الإطار الماكرو اقتصادي للمدى القصير والمتوسط، كما تعد دراسات معمقة حول المسار الحالي والمستقبلي للاقتصاد الوطني. ويهدف إعداد الإطار الماكرو اقتصادي إلى إجراء دراسة استباقية للظروف التي سيجري خلالها تنفيذ القانون المالي، وإعداد التوقعات الاقتصادية والمالية وتحيينها وذلك على أساس تطور مختلف مكونات الاقتصاد وكذا تبيان هامش التحرك وكذا الإكراهات المترتبة عن كل ذلك بالنسبة للتدخلات العمومية.

كما تقوم المديرية بإعداد التوقعات للمدى المتوسط اللازمة لوضع إطار النفقات للمدى المتوسط. وهذا الأخير هو عبارة عن مجموعة متجانسة من الأهداف الاستراتيجية وبرامج النفقات العمومية التي تحدد الإطار الذي ستعمل في إطاره الوزارات العملية أو التنفيذية على اتخاذ القرارات التي تهم توزيع وتوظيف مواردها.

2. مصادر المعطيات

مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...).

الهدف 7.115 : المساهمة في تقييم السياسات العمومية

المؤشر 1.7.115 : عدد الدراسات المنجزة

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	25	26	27	28	30	30	2020

1. توضيحات منهجية

تقوم مديرية الدراسات والتوقعات المالية، انطلاقا من الاختصاصات المسندة لها، بإنجاز العديد من الدراسات حول إشكاليات اقتصادية ومالية واجتماعية. إضافة إلى ذلك، فهي تساهم، داخل وزارة الاقتصاد والمالية، في تتبع وتقييم آثار السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات والبرامج القطاعية. وتستخدم، لهذا الغرض، آليات متنوعة للنمذجة وتقييم الآثار وكذا نماذج قطاعية لدراسة إشكاليات محددة.

2. مصادر المعطيات

مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...).

3. تعليق

تعمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية، كل سنة، على برمجة مجموعة من الدراسات التي تساهم في تنوير وزير الاقتصاد والمالية في مجال السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية. كما تساهم المديرية في تقييم آثار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وكذا السياسات القطاعية والمشاريع الكبرى على الاقتصاد الوطني. وتعمل المديرية على نشر بعض هذه الدراسات والتي تساهم في إغناء النقاش العمومي حول مجموعة من القضايا الراهنة. ويضم التقرير السنوي لأنشطة المديرية مختلف هذه الدراسات.

الهدف 8.115 : دراسة النمو والتشغيل والتنافسية

المؤشر 1.8.115 : عدد الدراسات المنجزة

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	13	15	16	18	20	20	2020

1. توضيحات منهجية

تعمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية على إنجاز العديد من الدراسات التي تمكن من تنوير مسار السياسة الاقتصادية وتتبع التحولات التي يعرفها النسيج الاقتصادي الوطني. ففي ظل محيط تطبعه العديد من التساؤلات حول النماذج التي تمكن من ضمان النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل، تقوم المديرية بإعداد دراسات ترمي إلى تحقيق غاية مزدوجة : إلقاء المزيد من الضوء على خلفيات نموذج نمو الاقتصاد الوطني وكذا التأكيد على الإجراءات التي يجب اتخاذها بهدف ضمان استقرار واستمرارية دائمة لنموذجنا الاقتصادي خلال عشرات السنين القادمة. وفي هذا الإطار، تتم معالجة مجموعة من المواضيع المتعلقة على العموم بإمكانيات ودورة النمو، وتوجهات الإنتاج، والدور المحرك للاستهلاك، وفعالية الاستثمار، وتأثير كل ذلك على التوازنات الأساسية خصوصا الميزان التجاري وسوق الشغل.

كما تعمل المديرية على تتبع التنافسية عبر مجموعة من المؤشرات والتحاليل الدقيقة للتموقع التنافسي للمغرب على المستوى الإجمالي والقطاعي.

2. مصادر المعطيات

مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...).

3. تعليق

تعمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية، كل سنة، على برمجة مجموعة من الدراسات التي تساهم في تنوير وزير الاقتصاد والمالية في مجال السياسة الاقتصادية والتحولات الهيكلية للنسيج الانتاجي الوطني. كما تساهم المديرية في دراسة محددات النمو الاقتصادي ببلادنا كما تتطرق للتدابير التي من شأنها ضمان استدامة النموذج الاقتصادي المغربي خلال العشريات القادمة.

كما تتم معالجة مجموعة من المواضيع المتعلقة على العموم بإمكانيات ودورة النمو، وتوجهات الإنتاج، والدور المحرك للاستهلاك، وفعالية الاستثمار، وتأثير كل ذلك على التوازنات الأساسية خصوصا الميزان التجاري وسوق الشغل.

كما تعمل المديرية على تتبع التنافسية عبر مجموعة من المؤشرات والتحاليل الدقيقة للتموقع التنافسي للمغرب على المستوى الإجمالي والقطاعي.

المؤشر 2.8.115 : عدد الدراسات المنجزة التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	-	1	2	3	3	3	2019

1. توضيحات منهجية

تولي مديرية الدراسات والتوقعات المالية أهمية خاصة للإشكاليات المتعلقة بالاندماجية (inclusivité)والتي يشكل النوع الاجتماعي محورا أساسيا ضمنها. وهكذا، يشكل بعد النوع الاجتماعي محورا أساسيا يشمل مختلف الدراسات والتحاليل التي تقوم بها المديرية.

2. مصادر المعطيات

مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...).

3. تعليق

بالنسبة لسنة 2018، قامت مديرية الدراسات والتوقعات المالية، ببرمجة دراستين تتعلقان بتقييم انعكاسات عدم المساواة بين الجنسين في مجال حقوق الإنسان (التعليم،...) وكذا حول الإنتاجية والنمو.

الهدف 9.115 : تقوية موارد الميزانية العامة

المؤشر 1.9.115 : معدل انجاز الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	95	96	97	98	100	100	2020

1. توضيحات منهجية

تتكون الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية من الأرباح المتأتية من شركات المساهمة وحصص الأرباح المتأتية من المؤسسات العامة والاتاوة على احتلال الأملاك المخزنية وكذلك أتاوات من نوع آخر.

2. مصادر المعطيات

التقرير حول للمؤسسات والمقاولات العمومية (المرفق لقانون المالية).

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

الحدود الرئيسية لهذا المؤشر تتمثل في أن حجم محفظة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تساهم في الميزانية العامة للدولة ضئيل نسبيا بالمقارنة مع حجم المحفظة العامة.

ويبرر اختيار هذا المؤشر، على الرغم من هذه الحدود، بأن المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية بالأمر لها وزن كبير في مؤشرات القطاع، علاوة على ذلك أهمية دفوعاتها في مداخيل الميزانية العامة للدولة.

برنامج 116 : تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

في إطار المهام الموكلة إليها، تعمل إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة على تنفيذ مجموعة من المشاريع بهدف تسهيل التجارة الخارجية، تسريع التعشير والمرور عبر الجمرك، وكذا مواكبة المقاولات من أجل تعزيز قدرتها التنافسية. كما تسعى إلى تعبئة المداخيل الجمركية من خلال مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين تدبير المنازعات.

من أجل ذلك، وبهدف رفع مستوى تحديث خدماتها، وضعت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة إستراتيجية جديدة في أفق 2021 تستند على خمسة أهداف تتمثل في :

- تحسين الحكامة؛
- تسريع إجراءات التخليص الجمركي؛
- استباق متغيرات المحيط ؛
- تحسين فعالية المراقبة وتأمين الحدود؛
- تعزيز قدرات الإدارة.

2. مسؤول البرنامج

السيد المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

3. المتدخلين في القيادة

المدراء المركزيون

المدراء الجهويون

رؤساء الأقسام

رؤساء المشاريع

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.116: تبسيط المساطر بهدف تسهيل المبادلات

المؤشر 1.1.116 : مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
ساعة	10,05	7,3	8,3	7,3	6,3	6,3	2020

1. توضيحات منهجية

مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى هو الفرق بين تاريخ إيداع التصريح المفصل للبضائع وتاريخ قبول منح شهادة رفع اليد بالنسبة للسلع التي لا تتطلب تدخل أجهزة المراقبة الأخرى (المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، مديرية مراقبة الجودة،...).

2. مصادر المعطيات

يتم الحصول على هذه المعطيات من النظام المعلوماتي لرصد المؤشرات الخاصة بالجمارك "SIID"

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التصاريح المفصلة التي لا تستوجب تراخيص أجهزة المراقبة الأخرى.

يمكن لهذه المدة أن تتأثر بالإجراءات المنوطة بالفاعل الاقتصادي المعني بالأمر.

4. تعليق

تقليص مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى يدل على المجهود المبذول من طرف الإدارة من أجل تبسيط المساطر الجمركية وبالتالي التأثير إيجابا على تنافسية المقاولات المعنية.

الهدف 2.116: ضمان الظروف المواتية للمنافسة المشروعة

المؤشر 1.2.116 : المداخيل الإضافية نتيجة المراقبة الجمركية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
مليار درهم	3,1	4	4,3	4,7	5	5	2020

1. توضيحات منهجية

المداخيل الإضافية نتيجة المراقبة الجمركية هي المبلغ الإجمالي للرسوم والضرائب الإضافية المستخلصة في إطار المراقبة الجمركية (المراقبة الآنية، المراقبة البعدية ومراقبة المسافرين) سواء أفضت هذه المراقبة إلى منازعات أم لا.

في حالة المنازعات، يتم احتساب مداخيل كل القضايا سواء تلك التي سويت عن طريق الصلح أو بتنفيذ قضائي.

2. مصادر المعطيات

حساب يدوي لمبالغ الرسوم والضرائب المحصلة من طرف مختلف المديريات الجهوية.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

- اعتماد الحساب اليدوي خلال عملية جمع المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر يمكن أن يرفع من هامش الخطأ؛
- جمع المعطيات سيتم مستقبلا بطريقة أتوماتيكية بعد تطوير النظام المعلوماتي للإدارة.

4. تعليق

يمكن هذا المؤشر من تقدير مجهودات الإدارة من حيث تعبئتها في مجال المراقبة وتحصيل مداخيل إضافية لفائدة خزينة الدولة

الهدف 3.116: تحسين جودة الخدمات وظروف العبور بالمراكز الحدودية

المؤشر 1.3.116 : متوسط مدة معالجة الشكايات وطلبات المعلومات

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
يوم	8	7	6,5	6	5	5	2020

1. توضيحات منهجية

- مدة معالجة شكاية أو طلب معلومة : الفرق بين تاريخ التوصل بالشكاية أو طلب المعلومة وتاريخ إرسال جواب الإدارة؛

- متوسط مدة معالجة جميع الشكايات وطلبات المعلومات المتوصل بها : يتم احتساب هذا المؤشر عبر قسمة مجموع آماد الإجابة على عدد الشكايات وطلبات المعلومات المتوصل بها.

2. مصادر المعطيات

حساب شبه آلي بفضل اعتماد نظام معلوماتي مخصص لتدبير الشكايات وطلبات المعلومات.

3. تعليق

- المدة المتوسطة لمعالجة الشكايات قد تتأثر بالوقت اللازم للفصل في بعضها نظرا للأبحاث والتحريات اللازمة؛

- إن الإجابة في مدة وجيزة يمكن أن يعزى إلى تفاعلية المصالح المعنية، بيد أن استغراق الإجابة مدة طويلة قد يعزى إلى طبيعة الشكاية أو إلى تأخر المعني بالأمر عن الإدلاء بالمعلومات الإضافية المطلوبة من قبل الإدارة.

الهدف 4.116: تحسين ظروف عمل الموظفين واستقبال المرتفقين

المؤشر 1.4.116 : عدد المقرات الإدارية التي تمت إعادة تهيئتها

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	3	3	3	3	3	3	2020

1. توضيحات منهجية

يتعلق الأمر بالعدد السنوي لعمليات إعادة التأهيل المبرمَجَة. ويُتيح هذا المؤشر تقييم وتيرة تأهيل العقارات ذات الأولوية التي يتعين إنجازها.

2. مصادر المعطيات

تقارير رصد تنفيذ الميزانية

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار إلا العمليات التي تتم عن طريق الصفقات العمومية.

4. تعليق

حُدِّدَت وتيرة الإنجاز في ثلاث بنايات سنويا.

برنامج 117 : تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يعكس هذا البرنامج الرؤية الاستراتيجية للخزينة العامة للمملكة في مجال تنفيذ المالية العمومية وكذا مهام دعم تحقيق هذه الرؤية.

يجمع هذا البرنامج بين الوسائل المخصصة لتحسين ظروف العمل والاستقبال، و لعمليات تحصيل مداخيل الدولة و الجماعات الترابية و لتدبير النفقات العمومية و لمسك الحسابات العمومية.

2. مسؤول البرنامج

الخازن العام للمملكة.

3. المتدخلين في القيادة

مدير الموارد و النظام المعلوماتي على المستوى المركزي و الخزنة الجهويون على المستوى الجهوي

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.117 : تحسين محيط عمل الموظفين و ظروف استقبال المرتفقين

المؤشر 1.1.117 : عدد المقرات الإدارية التي تمت إعادة تهيئتها

الوحدة	2016 إنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	10	10	10	10	10	50	2020

1. توضيحات منهجية

عدد المقرات الإدارية التي سيتم إعادة تهيئتها : هو العدد السنوي لعمليات إعادة التهيئة المبرمجة. يمكن هذا العدد من تقييم وتيرة عمليات إعادة التهيئة ذات الأولوية التي سيتم إنجازها.

2. مصادر المعطيات

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار فقط المشاريع المنجزة في اطار الصفقات العمومية.

4. تعليق

وتيرة الإنجاز تم تحديدها في عشر مقرات إدارية في السنة

الهدف 2.117 : تعبئة موارد الدولة و الجماعات الترابية

المؤشر 1.2.117 : معدل التحصيل بالنسبة للسنة الجارية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	74	76	79	82	82	82	2019

1. توضيحات منهجية

معدل التحصيل بالنسبة للسنة الجارية : هو معدل التحصيل الصافي الذي يقيس التحصيل المنجز بالنسبة للمبالغ المتكفل بها خلال السنة الجارية و التي لم تكن موضوع إيقاف قانوني لتحصيلها (المنازعات القضائية، الضرائب غير المستحقة، تسهيلات في الأداء وما إلى ذلك).

2. مصادر المعطيات

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار المبالغ المتكفل بها موضوع إيقاف قانوني لتحصيلها (المنازعات القضائية، الضرائب غير المستحقة، تسهيلات في الأداء وما إلى ذلك).

4. تعليق

تعتزم الخزينة العامة للمملكة تحسين هذا المؤشر للوصول الى معدل 82% في أفق 2019.

المؤشر 2.2.117 : المداخيل المحصلة المتعلقة بالسنوات السابقة

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
مليار درهم	2,6	3	3,4	3,6	3,6	3,6	2019

1. توضيحات منهجية

المداخيل المحصلة المتعلقة بالسنوات السابقة : هو مبلغ المداخيل الفعلية المحصلة المتعلقة بالباقي استخلاصه بالنسبة للسنوات السابقة

2. مصادر المعطيات

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر يقيس الانجازات من حيث المبالغ المحصلة ولا يأخذ بعين الاعتبار عدد الجداول المحصلة.

4. تعليق

هذا المؤشر يسمح بتتبع مستوى تصفية الباقي استخلاصه بالنسبة للسنوات السابقة.

الهدف 3.117 : تبسيط وتحديث أداء الضرائب و الرسوم

المؤشر 1.3.117 : عدد عمليات أداءات الضرائب والرسوم المنزوعة الصفة المادية عنها

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	75000	100000	120000	150000	180000	400000	2025

1. توضيحات منهجية

عدد عمليات أداءات الضرائب و الرسوم المنزوعة الصفة المادية عنها : هو عدد عمليات أداء الضرائب و الرسوم المنجزة بصفة غير مادية (عبر الانترنت، التحويل البنكي وما إلى ذلك).

2. مصادر المعطيات

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر يعطي فكرة شمولية عن مدى استعمال المرتفقين للطرق الجديدة للأداء.

4. تعليق

تعتزم الخزينة العامة للمملكة تحسين هذا المؤشر بالاعتماد على دعم التواصل حول الطرق الجديدة للأداء.

الهدف 4.117 : ترشيد مسلسل تنفيذ ومراقبة نفقات الدولة

المؤشر 1.4.117 : متوسط أجل التأشير على الالتزام بالنفقات

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
يوم	12	11	10	10	10	10	2018

1. توضيحات منهجية

متوسط أجل التأشير على الالتزام بالنفقات : يتعلق الأمر بمتوسط عدد الأيام بين تاريخ التأشير وتاريخ التوصل بمقترح الالتزام بالنفقات. يمكن هذا المؤشر المتعلق بالصفقات العمومية للدولة من قياس سرعة التعامل مع مقترحات الالتزام بالنفقات على مستوى المشروعية.

2. مصادر المعطيات

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر يتعلق فقط بالصفقات العمومية للدولة.

4. تعليق

هذا المؤشر يترجم التحسن الملموس لسرعة التعامل مع مقترحات الالتزام بالنفقات على مستوى المشروعية.

الهدف 5.117 : تحسين مسك محاسبة الدولة من طرف المحاسبين التابعين للخزينة العامة للمملكة

المؤشر 1.5.117 : أجل الدفع المحاسبي

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
يوم	10	10	(*)	(*)	(*)		2018

(*): ابتداء من فاتح يناير 2018، سيدخل حيز التنفيذ الحساب الجديد للدولة الذي من خلاله ستحصر العمليات بصفة يومية.

1. توضيحات منهجية

أجل الدفع المحاسبي : يتعلق الأمر بمتوسط عدد الأيام التي تلزم المحاسبين التابعين للخزينة العامة للمملكة لانجاز عمليات الدفع المحاسبي الشهري.

هذا المؤشر يمكن من الإطلاع على مدى إحتترام الجدول المحاسبي.

2. مصادر المعطيات

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

فيما يخص أجل الدفع المحاسبي فسيتم تغييره ابتداء من يناير 2018 حيث سيدخل حيز التطبيق المخطط الجديد المحاسبي للدولة والذي يقضي بمسك المحاسبة بوتيرة يومية.

4. تعليق

هذا المؤشر يمكن من الاطلاع على مدى احترام الجدول المحاسبي.

برنامج 118 : تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

ترتكز استراتيجية المديرية العامة للضرائب على مرجعية غنية ومتنوعة، منبثقة من الخطابات الملكية والمبادئ الوطنية والإدارية والأكاديمية والبرلمانية والاجتهاد القضائي والمبدأ الضريبي الدولي والمناظرة الوطنية حول الجبايات، وتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الحسابات ونتائج المشاورات بينها وبين جميع الفاعلين الاقتصاديين. كما تأخذ بعين الاعتبار التحولات في المناخ الاقتصادي والاجتماعي الذي يعرف تغيرات باستمرار.

ومن أجل القيام بمهامها الاساسية المتمثلة في تأمين موارد الخزينة والحرص على تطبيق القانون ومكافحة الغش الضريبي، فقد اعتمدت المديرية العامة للضرائب استراتيجية قائمة على خمسة محاور أساسية ووضعت لنفسها أهدافا واضحة ينبغي تحقيقها باعتماد نهج لقياس الأداء من خلال مؤشرات رقمية من أجل تقييم النتائج.

و تتمثل هذه المحاور في:

-التحول إلى إدارة رقمية ؛

- المساهمة في وضع إطار تشريعي وتنظيمي ضريبي واضح في خدمة التنمية ؛

- عقلنة التسيير الضريبي و تعزيز الخبرة و الكفاءة في مهنة التحصيل الضريبي ؛

- تعزيز عمل الإدارة في مجال الامتثال و المراقبة الضريبية ؛

- التدبير الأمثل للموارد البشرية : تقوية الكفاءات والرأسمال البشري .

في ظل سياق صعب، متسم بتحديات التكيف والتحديث والعصرنة والتغيرات في المجال الرقمي وتبادل المعلومات، تلتزم المديرية العامة للضرائب بتحسين جودة خدماتها للملزمين وكذلك تشجيع المواطنة الجبائية وتحديث الإدارة وتحسين تحصيل الضرائب والرسوم.

2. مسؤول البرنامج

المدير العام للضرائب

3. المتدخلين في القيادة

المديرون المركزيون والجهويون والإقليميون

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.118 : : تحسين جودة الخدمات وتشجيع المواطنة الجبائية

المؤشر 1.1.118 : نسبة الأداء بطريقة إلكترونية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	73	80	95	95	95	95	2018

1. توضيحات منهجية

تستخرج هذه النسبة انطلاقا من احتساب المبالغ المؤدات بطريقة إلكترونية على المبالغ الإجمالية المحصلة من قبل المديرية العامة للضرائب، التي تخص الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة.

2. مصادر المعطيات

يتم استخراج المعطيات من النظام المعلوماتي المندمج لفرض الضريبة للمديرية العامة للضرائب ومن النظام المعلوماتي المساعد على اتخاذ القرار.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

تحقيق هذه النسبة مرتبط باختيار دافعي الضرائب لطريقة "الاداء الإلكتروني"، مع العلم أنه تم التنصيص على جزاءات تطبق على دافعي الضرائب الذين يتوجب عليهم الدفع الالكتروني ولكنهم يختارون الدفع المادي.

4. تعليق

يساهم تحقيق هذا المعدل في تحسين جودة الخدمات المقدمة للملزمين وكذلك تحديث أساليب العمل وتحسين أداء المديرية العامة للضرائب.

المؤشر 2.1.118 : النسبة المئوية للشكايات المعالجة في غضون 30 يوما ابتداء من تاريخ ايداعهم

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	57	65	70	75	80	80	2020

1. توضيحات منهجية

تستخرج هذه النسبة انطلاقا من احتساب عدد الشكايات المعالجة في غضون 30 يوما على العدد الإجمالي للشكايات المودعة.

2. مصادر المعطيات

التقرير الشهري للمديريات الجهوية ونظام المعلومات.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يمكن لهذا المؤشر أن يتأثر بعدد شكايات الملزمين ووزن إجراءات التدبير والفحص الجبائي التي يقوم بها المفتشون.

4. تعليق

نسبة قد تميل إلى الارتفاع نظرا للمجهود الذي تقوم به الإدارة من أجل تحسين وتسريع معالجة الشكايات.

الهدف 2.118 : تحديث الإدارة وتحسين جودة الخدمات

المؤشر 1.2.118 : عدد المساطر الالكترونية المقدمة عبر بوابة المديرية العامة للضرائب

يتعلق الأمر بتقييم عدد المساطر الإلكترونية المفتوحة عبر بوابة المديرية العامة للضرائب. ويرتبط هذا المؤشر ارتباطا مباشرا بالتوجه الاستراتيجي للمديرية والقاضي بجعلها إدارة رقمية.

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	77	121	150	160	170	170	2020

1. توضيحات منهجية

احتساب عدد المساطر الإلكترونية المفتوحة عبر بوابة المديرية العامة للضرائب.
تجدر الإشارة إلى أن إزالة الصفة المادية من التزام ضريبي واحد، قد تنتج عنه عديد من المساطر الإلكترونية.

مثال: واجب التصريح من قبل أرباب العمل عن مرتبات وأجور موظفيهم قد تنتج عنه مساطر إلكترونية عدة.

2. مصادر المعطيات

عدد المساطر الإلكترونية المقدمة عبر بوابة المديرية العامة للضرائب.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يبين هذا المؤشر عدد المساطر الالكترونية المقدمة دون أن يبين مدى التطور الذي عرفته هذه المساطر.

4. تعليق

تعرف المساطر المقدمة عبر بوابة المديرية العامة للضرائب تطورا عبر الزمن وذلك لتلبية حاجيات الملزمين ومواكبة التطورات التكنولوجية والاستجابة للتغيرات التي تطرأ على القوانين.

الهدف 3.118 : تحسين تحصيل الضرائب و الرسوم

المؤشر 1.3.118 : نسبة تطور تحصيل الضرائب (التي تخص المديرية العامة للضرائب)

الوحدة	2016 إنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	70.35	73	73,5	74	74,5	75	2021

1. توضيحات منهجية

تحسب نسبة التحصيل انطلاقا من تحصيلات الجداول وقوائم الإيرادات على مجموع الإصدارات مع خصم الإصدارات الموقوفة التنفيذ أو التي تم قبول إلغائها.

2. مصادر المعطيات

الواجب تحصيله والمحصل عليه من طرف قابضي الإدارة الجبائية.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

إن تحقيق نسبة التحصيل مرتبط بتوفير شركاء إدارة الضرائب (الخزينة العامة للمملكة، الإدارة العامة للأمن الوطني، المحافظة العقارية،....) للمعطيات المفيدة لاستخلاص الديون العمومية

.

4. تعليق

التحول الرقمي للمديرية العامة للضرائب كفيل بتوفير موارد بشرية إضافية للعمل كمأموري التنفيذ و التبليغ من أجل مردودية أكبر للتحصيل الجبري

الهدف 4.118 : تحسين محيط عمل الموظفين وظروف استقبال المرتفقين

المؤشر 1.4.118 : عدد المقرات الإدارية التي تمت إعادة تهيئتها

الوحدة	2016 إنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	7	12	13	13	15	15	2021

1. توضيحات منهجية

عدد المقرات الإدارية التي تمت تهيئتها : هو العدد السنوي لعمليات إعادة التهيئة التي تم انجازها. يمكن هذا العدد من تقييم وتيرة عمليات إعادة التهيئة ذات الأولية التي تم إنجازها.

2. مصادر المعطيات

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

برنامج 119 : تدبير الملك الخاص للدولة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

في إطار تحديث تدبير الملك الخاص للدولة ورغبة في تقديم خدمات ذات جودة تستجيب لانتظارات المواطنين والفرقاء، قامت مديرية أملاك الدولة بتسطير برنامجها الاستراتيجي الذي يتمحور حول عدة أوراش مهيكلة، تتمثل في ما يلي:

- مواصلة الأوراش المرتبطة بضبط وتحفيظ أملاك الدولة؛
- العمل على تصفية الاحتلالات بدون سند أو قانون؛
- تحسين حماية الرصيد العقاري للدولة؛
- تحيين الترسانة القانونية والتنظيمية للأملاك (وضع مدونة للأملاك الخاصة للدولة)؛
- تثمين الملك الخاص للدولة والرفع من مردوديته؛
- التدبير الديناميكي للتجهيزات العمومية؛
- التدبير النشط للأملاك وإعادة تكوين المخزون العقاري للدولة؛
- تحديث النظام المعلوماتي وإعادة تأهيله؛
- تحسين تتبع إنجاز المشاريع الاستثمارية المستلزمة للوعاء العقاري للدولة.

2. مسؤول البرنامج

مدير أملاك الدولة.

3. المتدخلين في القيادة

المسؤولون عن الوحدات الادارية المختصة.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.119: تحسين العرض العقاري المعبأ لفائدة الاستثمار والتجهيزات العمومية

المؤشر 1.1.119 : تصفية الاحتلالات بدون سند أو قانون

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
هكتار	2163	2000	2000	2000	2000	14000	2025

1. توضيحات منهجية

يمثل هذا المؤشر المساحة التي خضعت لإجراءات التسوية (المعاينة القضائية، وضع طلبات الإفراغ،...)

2. مصادر المعطيات

مديرية أملاك الدولة

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

(*)صعوبة تحديد القيمة المستهدفة لارتباط هذا المؤشر بالمحيط الاجتماعي و بتدبير الأفراد.

- تم تحديد القيمة المستهدفة بالاعتماد على الوضعية الحالية لمجموع الاحتلالات بدون سند أو قانون التي ينبغي تصفيتها؛
- تم تحديد السنة المرجعية في سنة 2025 (ثمان سنوات ابتداء من سنة 2018) بالنظر للمخزون الحالي المتعين تصفيته تبعا للتوقعات برسم كل سنة.

تجدر الإشارة إلى أن القيمة المستهدفة والسنة المرجعية قابلتين للتحيين أخذا بعين الاعتبار عدم استقرارية المخزون الحالي الخاضع للتغيير

الهدف 2.119: حماية الملك الخاص للدولة

المؤشر 1.2.119 : تحفيظ الملك الخاص للدولة

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
هكتار	15475	10000	15000	15000	15000	150000	2027

1. توضيحات منهجية

يمثل هذا المؤشر مساحة الأراضي المحفظة.

2. مصادر المعطيات

مديرية أملاك الدولة /الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح والخرائطية.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

(*) صعوبة تحديد القيمة المستهدفة لارتباط هذا المؤشر بتدخلات باقي الأطراف المعنية ولا سيما الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح والخرائطية.

تم الاقتصار في تحديد القيمة المستهدفة والسنة المرجعية على سنة 2027 (فترة 10 سنوات ابتداء من سنة 2018). وسيتم تجديدهما في حينه بعد بلوغ الهدف المتوخى برسم الفترة المعنية؛

تبقى القيمة المستهدفة قابلة للتغيير (في منحى تصاعدي) تبعا لوتيرة سير ورش التحفيظ وخاصة بالنسبة للأقاليم الجنوبية

4. تعليق

تهدف هذه العملية الى تعزيز الرصيد العقاري للدولة عبر تحفيظه. ويتيح هذا لمؤشر إمكانية تتبع هذا الورش.

الهدف 3.119: تحديث و تحسين الحكامة

المؤشر 1.3.119 : تحديث النظام المعلوماتي الخاص بأملاك الدولة (نسبة الإنجاز %)

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	50%	65	85	100	100	100	2019

1. توضيحات منهجية

يمثل هذا المؤشر وتيرة إنجاز هذا المشروع.

2. مصادر المعطيات

مديرية أملاك الدولة

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يبقى هذا المؤشر رهينا باحترام صاحب الصفقة للآجال المحددة لإنجاز الأعمال

4. تعليق

تهدف هذه العملية إلى تحديث النظام المعلوماتي الخاص بأملاك الدولة. كما يساعد هذا المؤشر على التتبع المستمر لسير هذا الورش.

المؤشر 2.3.119 : عدد المقرات الإدارية التي تمت إعادة تهيئتها

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
عدد	25	12	9	7	7	37	2022

1. توضيحات منهجية

يمثل هذا المؤشر العدد السنوي المبرمج لعمليات تحديث وإعادة تأهيل المباني الإدارية، ويستخدم هذا المؤشر لتقييم وتيرة تجديد وتحديث المباني الإدارية (عدد عمليات إعادة التأهيل المنجزة سنويا بالنسبة للمواقع التي تستلزم أشغال التهيئة أو الترميم أو التوسعة).

2. مصادر المعطيات

مديرية أملاك الدولة

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

- تم الاقتصار في تحديد القيمة المستهدفة والسنة المرجعية على سنة 2022 (فترة 5 سنوات ابتداء من سنة 2018). وسيتم تجديدهما في حينه بعد بلوغ الهدف المتوخى برسم الفترة المعنية؛
- تبقى القيمة المستهدفة قابلة للتغيير (أخذا بعين الاعتبار الظروف غير المتوقعة).

4. تعليق

تهدف هذه العملية إلى تحديث مواقع العمل وتأهيلها على صعيد مختلف مصالح مديرية أملاك الدولة بغية تحسين ظروف العمل والاستقبال.

الهدف 4.119: تثمين الملك الخاص للدولة

المؤشر 1.4.119 : إيرادات وعائدات الملك الخاص للدولة

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
مليون درهم	1889	1800	1400	1400	1400	7000	2022

1. توضيحات منهجية

يمثل هذا المؤشر مبالغ الإيرادات والعائدات المتأتية من تدبير الملك الخاص للدولة

2. مصادر المعطيات

مديرية أملاك الدولة

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

(*) صعوبة تحديد القيمة المستهدفة لارتباط هذا المؤشر بدينامية النشاط الاقتصادي.

- تم الاقتصار في تحديد القيمة المستهدفة والسنة المرجعية على سنة 2022 (فترة 5 سنوات ابتداء من سنة 2018). وسيتم تجديدهما في حينه بعد بلوغ الهدف المتوخى برسم الفترة المعنية.

4. تعليق

يهدف هذا المؤشر إلى التتبع الجيد لإيرادات وعائدات الدولة.

برنامج 130 : دعم وقيادة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يساهم برنامج "دعم وقيادة" بشكل أفقي في تنفيذ مجموعة من برامج الوزارة المتعلقة بمهامها ووظائفها، كما يتكلف بمهام الدعم.

تنبني استراتيجية برنامج "دعم وقيادة" على ثلاثة محاور هي :

المحور الأول : يتعلق هذا المحور بتدبير الموارد الواردة في التوجهات الاستراتيجية ويرتكز على النقط التالية :

- تدبير الميزانية والنجاعة : من خلال مقتضيات القانون التنظيمي للمالية وتقوية اللاتمركز ووضع ميثاق التدبير بين الآمر بالصرف والآمرين بالصرف المساعدين ؛
- تحسين تخطيط الموارد البشرية عبر تنشيط التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات وتحديد آليات التنقل وضبط نسب كفاءة الموارد البشرية حسب مجال الوظيفة وتحسين النجاعة الجماعية مع التبادل الأمثل للخبرات العملية وديناميكية هيئات التنسيق وكذا تطوير التبادل وتعزيز الكفاءات والمعارف ؛
- تحسين الوعاء العقاري للوزارة من خلال تنفيذ استراتيجية عقارية تهدف إلى ترشيد النفقات المتعلقة بالبناء والتهيئة وتحديد أنماط مشتركة للاستقبال واللجوء مع تقوية نظام الربائد ؛
- الأخذ بعين الاعتبار البعد الإيكولوجي والاستخدام الفعال للطاقة من خلال تحسين الفعالية الحرارية للمباني والشراء الذي يحترم المعايير البيئية مع أخذ بعين الاعتبار كذلك الطاقة المتجددة وتغيير سلوك الموظفين للحفاظ على الطاقة ؛
- تنظيم الوزارة من خلال إعداد وإطلاق دراسة لتحسين التنظيم الحالي لوزارة الاقتصاد والمالية بغية تعزيز التناسق في العمل والترابط بين المهام والأنشطة ، وتحسين التآزر في العمل بين المديريات ورفع كل الغموض حول بعض المهام المشتركة فيما بينهم ؛
- مواصلة تطوير النظام المعلوماتي والتواصل الخاص بالوزارة من خلال الاستمرار في دعم نظام التدبير المندمج للموارد وتنفيذ نظام تدبير أمن النظم المعلوماتية في الوزارة ، وتحسين تبادل المعلومات بين المديريات وتعزيز التواصل المؤسساتي ؛
- اعتبار النظام المعلوماتي datacenter آلية فعالة رهن إشارة مديريات الوزارة وباقي الوزارات الأخرى لتخزين جميع المعلومات المتعلقة بأنظمتهم المعلوماتية وذلك من خلال تطوير بنياته وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وتطوير وتعميم النظام

المعلوماتي الخاص بتدبير الموارد البشرية مع الأخذ بعين الاعتبار الطلبات الناتجة عن طوير الوظائف وكذا التفكير في بحث عن تكنولوجيا جديدة من شأنها المساهمة في تطوير أمثل للخدمات المقدمة لباقي المديريات بالإضافة إلى تنفيذ سياسة صيانة البنيات التقنية و شبكة المواصلات وكذا الأنظمة المعلوماتية بشكل عام.

المحور الثاني : الدفاع عن الدولة أمام القضاء والوقاية من المنازعات

يهدف هذا المحور الى تأمين الدفاع عن مصالح الدولة أمام المحاكم الوطنية والدولية وتعزيز دور الوكالة القضائية للمملكة في الوقاية من المنازعات.

وتشمل مهمة الدفاع تدبير منازعات الدولة بكافة أنواعها : المنازعات الادارية والجنائية والتجارية والمدنية. أما مهام الوقاية من المنازعات فتشمل بالخصوص المساطر الحبية والاستشارات والدراسات القانونية.

ولأداء المهام المشار إليها، حددت الوكالة القضائية للمملكة مجموعة من الاهداف الاستراتيجية والمتمثلة أساسا في وضع استراتيجية مندمجة لتدبير ألمنازعات، وخفض الاثر المالي للمنازعات على ميزانية الدولة، ودعم المهام المتعلقة باسترجاع صوائر الدولة والأموال المختلسة، وضبط مسطرة اللجوء الى الطرق البديلة لفض المنازعات، وتقوية دور المؤسسة في مجال الوقاية من المنازعات والمخاطر القانونية.

المحور الثالث : يتعلق بالتفتيش والتدقيق وتقييم السياسات العمومية. ويرتكز هذا المحور على الأهداف الاستراتيجية التالية :

- إعادة توجيه مهام المفتشية العامة للمالية في اتجاه تدقيق نجاعة الأداء وتقييم السياسات والبرامج العمومية والمساعدة في اتخاذ القرار ؛
- تحسين الموارد المالية ومحاربة الغش والاحتيال ؛
- المتابعة الدورية للتوصيات ذات الأولوية ؛
- الأخذ يعين الاعتبار تطلعات المواطنين من خلال تدخلات المفتشية العامة للمالية.

2. مسؤول البرنامج

السيد الكاتب العام لوزارة الاقتصاد والمالية

3. المتدخلين في القيادة

مديرية الشؤون الإدارية والعامة، الوكالة القضائية للمملكة والمفتشية العامة للمالية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.130 : تطوير مهارات الموارد البشرية للوزارة من خلال التكوين

المؤشر 1.1.130 : نسبة الولوج الى التكوين

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	40	41	43	44	45	45	2020

1. توضيحات منهجية

يتم احتساب هذا المؤشر عبر قسمة عدد المستفيدين من التكوين خلال السنة على عدد الموظفين.

وبالرغم من مشاركته في عدة تكوينات، لا يحتسب المستفيد إلا مرة.

2. مصادر المعطيات

المعلومات متوفرة بفضل النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الموارد البشرية (جسر).

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار التدريب العسكري الأساسي المنظم من قبل إدارة الجمارك.

يدل هذا المؤشر بشكل عام على نسبة تغطية موظفين وزارة الاقتصاد والمالية من خلال التدريب. إلا أنه لا يدل على التفاوت في الولوج إلى التكوين حسب فئة الموظفين والجنس والعمر والجهة...

4. تعليق

يجب مراقبة هذا المؤشر اعتبارا للتغيرات التي عرفها على مدى السنوات الخمس الماضية.

المؤشر 2.1.130 : عدد المكونين في ميزانية النوع الاجتماعي

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%		24	25	25	25	75	2020

1. توضيحات منهجية

يحتسب هذا المؤشر بالاعتماد على عدد المستفيدين من التكوين.

2. مصادر المعطيات

المعلومات متوفرة بفضل النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الموارد البشرية (جسر).

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر لا يعكس أهمية الجهوذ المبذولة من طرف الوزارة في مجال تطوير الكفاءات بخصوص " ميزانية النوع الاجتماعي " لفائدة القطاعات الوزارية الأخرى

4. تعليق

الهدف 2.130 : تحسين ادارة الأجهزة المكتبية

المؤشر 1.2.130 : نسبة النجاعة المكتبية

نسبة النجاعة المكتبية تساوي التكلفة المتوسطة لكل جهاز مكتبي مقارنة مع حضيرة الأجهزة.

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
درهم/جهاز	3913	3500	2700	2500	2500	2500	2019

1. توضيحات منهجية

طرق حساب هذا المؤشر:

البسط : مجموع النفقات المكتبية بما يشمل خصوصا شراء الحواسب (أجهزة الكمبيوتر)، المطبعيات، المستهلكات وتكاليف الصيانة.

المقام :عدد الأجهزة المكتبية

2. مصادر المعطيات

الصفقات التي تؤخذ بعين الاعتبار بعين الاعتبار هي الصفقات المشتركة لشراء الأجهزة (الحواسيب والمطبعيات) والمستهلكات المكتبية وتكلفة الصيانة الخاصة بحضيرة المكتبيات الإدارة المركزية. هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار التكاليف المتعلقة بالولوج إلى شبكة الأنترنيت وكذا إيواء الأنظمة المعلوماتية.

3. تعليق

يتأثر سعر الشراء بالتطور التكنولوجي للمعدات المكتبية وبتغييرات سعر الدولار.

الهدف 3.130 : تدعيم النظم المعلوماتية وضمان جاهزيتها

المؤشر 1.3.130 : نسبة توفر النظم المعلوماتية

تحتسب نسبة هذا المؤشر على أساس ترددات الأعطاب المسجلة ومدتها.

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	99,2	99,3	99,4	99,5	99,5	99,5	2019

1. توضيحات منهجية

الطريقة المعتمدة لحساب هذا المؤشر هي:

- يقيم هذا المؤشر مدى توافر نظم المعلومات لدى المستخدمين النهائيين والمسيرين.
- يحتسب هذا المؤشر على أساس ترددات الأعطاب المسجلة ومدتها.

2. مصادر المعطيات

- المعلومات المجمعة والمحللة في إطار عملية رصد أنشطة نظم المعلومات.
- استعمال تقنيات وبرمجيات من تجميع معلومات حول الأجهزة المعلوماتية بطريقة دقيقة.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

لحساب هذا المؤشر لا تؤخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية بين الثامنة ليلا السابعة صباحا فيما يخص الأنظمة المهنية المستعملة من طرف المستخدمين

4. تعليق

المدد المخصصة للقيام ببعض عمليات الصيانة أو تحيين نظم الأجهزة والآليات يتم برمجتها ولا تأخذ بعين الإعتبار لاحتساب هذا المؤشر.

الهدف 4.130 : تحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية

المؤشر 1.4.130 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية

يتعلق الأمر بمؤشر أفقي متعلق بوظيفة المساندة: تدبير الموارد البشرية.

يقيم هذا المؤشر متوسط عدد الاشخاص المكلفين بتدبير الموارد البشرية بالمقارنة مع العدد الإجمالي

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	3,03	2,32	2,22	2,15	2,02	2	2022

1. توضيحات منهجية

طريقة احتساب المؤشر:

البسط : مجموع المديرين :هم الأشخاص المكلفين بتدبير الموارد البشرية والتكوين بالوزارة.

المقام : عدد المدارين: العدد الكلي بجميع مديريات الوزارة

2. مصادر المعطيات

قسم الموارد البشرية/ مديرية الشؤون الادارية والعامة.

المعلومات متوفرة بفضل النظام المعلوماتي لتدبير الموارد البشرية (جسر)

3. تعليق

تطور مؤشر فعالية تدبير الموارد البشرية يجب أن تتبع منحى متجها نحو الانخفاض، وذلك انسجاما مع التوجهات الاستراتيجية لسياسة الموارد البشرية بالوزارة ،على المدى المتوسط والبعيد، والتي ترمي إلى تدبير أمثل للموارد البشرية المزاولة لوظائف تدبير الموارد البشرية و التكوين مع تعزيز المهام الأساسية للوزارة، علما ان الاستثمارات على مستوى الأنظمة المعلوماتية الخاصة بتدبير الموارد البشرية يجب أن يكون لها أثر على عدد الأفراد المزاولين لهذه الوظيفة.

الهدف 5.130 : التحكم في النفقات اللوجستيكية

المؤشر 1.5.130 : نسبة النجاعة اللوجستيكية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
درهم/ موظف		3171.46	3000	2900	2800	2800	2020

1. توضيحات منهجية

اعتماد هذا المؤشر تم عبر تقييم مختلف النفقات اللوجستيكية الخاصة بالإدارة المركزية، ارتباطا بعدد المزاولين بها.

النفقات المأخوذة بعين الاعتبار هي:

- تكاليف لوازم المكتب، الطبع و العتاد المعلوماتي؛
- تكاليف صيانة و إصلاح عتاد المكتب؛
- تكاليف الشحن و النقل؛
- قيمة الاستيفاء السنوي المرتبطة بعتاد المكتب.

2. مصادر المعطيات

بالنسبة لكل سنة الصفقات التي تؤخذ بعين الاعتبار هي:
-صفقات الشراء المشترك لمعدات واللوازم المكتبية؛
-كلفة صيانة المعدات المكتبية للإدارة المركزية خلال السنة المعنية.

3. حدود ونقط ضعف المؤشر

حساب هذا المؤشر لم يأخذ بعين الاعتبار التكاليف اللوجستيكية المرتبطة بمطبعة الإدارة المركزية وتلك المتعلقة بديوان السيد الوزير.

4. تعليق

المتوخى هو أن يأخذ هذا المؤشر طابعا مستقرا أخذا بعين الاعتبار الخيارات الاستراتيجية للوزارة الرامية إلى التحكم في نفقات التسيير و في الآن نفسه تحسين ظروف و مناخ العمل.

ويعتمد هذا المؤشر على برنامج العمل التالي:

- مراجعة الحصص و المعايير المعتمدة في منحها؛
- التخطيط الاستباقي لعمليات التحويل و التنقيل بين مختلف بنايات الإدارة المركزية؛
- الرفع من مستوى جودة المنقولات المقتناة من أجل تمديد فترة صلاحيتها.

الهدف 6.130 : تحسين وتطوير فعالية تدخل الوكالة القضائية للمملكة

المؤشر 1.6.130 : الفرق بين المبالغ المطالب بها من طرف المدعين والمبالغ المحكوم بها

لكل منازعة انعكاسات مالية مباشرة أو غير مباشرة على خزينة الدولة، ويعتبر هذا المؤشر آلية لتحديد القيمة المضافة لتدخل الوكالة القضائية للمملكة في ملفات المنازعات التي تتولى فيها الدفاع عن الدولة، و تتمثل في احتساب تطور نسبة الفارق بين المبالغ المطالب بها من طرف المدعين و المبالغ المحكوم بها على الدولة من طرف القضاء، وسيمكن ذلك من ضبط وتتبع الانعكاسات المالية للمنازعات على خزينة الدولة.

الوحدة	2016 إنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	36	37	37	38	38	40	2022

1. توضيحات منهجية

يهدف هذا المؤشر إلى تحديد النسبة المئوية للفرق بين المبالغ المطالب بها من طرف المدعين أمام القضاء و بين المبالغ المحكوم بها فعلا .و يتيح هذا المؤشر إمكانية تقييم الانعكاس المالي للدعاوى القضائية المقامة في مواجهة الدولة.

2. مصادر المعطيات

- الأحكام المبلغة للوكالة القضائية للمملكة؛
- الأحكام المحصل عليها مباشرة من طرف الوكالة القضائية للمملكة؛
- ملفات المنازعات التي تتولى فيها الوكالة الفضائية للمملكة تأمين للدفاع عن الدولة؛
- النظام المعلوماتي لتدبير منازعات الدولة

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يرتبط المؤشر ببعض العوامل الخارجية والتي لا يمكن للوكالة القضائية للمملكة التحكم فيها مثل :نسبة تعاون الشركاء، طبيعة الملفات و درجة تعقيدها،

كما تجدر الإشارة إلى صعوبة تقييم الكلفة المالية لبعض أصناف المنازعات التي تتكلف بها الوكالة القضائية للمملكة(مثلا دعاوى إلغاء مقررات إدارية او دعاوى المنازعات العقارية...).

4. تعليق

الهدف 7.130 : الرفع من نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة

ينتج عن كل دعوى قضائية صدور حكم في النازلة وهذا الحكم يكون إما في صالح الإدارة أو ضدها ويسمح هذا المؤشر بتتبع تطور نسبة الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة.

المؤشر 1.7.130 : نسبة الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة

ينتج عن كل دعوى قضائية صدور حكم في النازلة وهذا الحكم يكون إما في صالح الإدارة أو ضدها. ويسمح هذا المؤشر بتتبع تطور نسبة الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة.

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	62	62	62	63	63	65	2022

1. توضيحات منهجية

يسمح هذا المؤشر بتحديد النسبة التي تمثلها الأحكام الصادرة عن مختلف المحاكم لفائدة الدولة بالمقارنة مع مجموع الأحكام الصادرة والتي تكون الدولة طرفا فيها. ويهم هذا المؤشر الملفات التي تتولى فيها الوكالة القضائية للمملكة مهمة الدفاع عن الدولة أمام المحاكم.

2. مصادر المعطيات

- ملفات المنازعات التي تتولى فيها الوكالة الفضائية للمملكة تأمين للدفاع عن الدولة؛
- الأحكام المبلغة للوكالة القضائية للمملكة؛
- الأحكام المحصل عليها مباشرة من طرف الوكالة القضائية للمملكة؛
- النظام المعلوماتي لتدبير منازعات الدولة SIGILE

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

يرتبط هذا المؤشر ببعض العوامل الخارجية و التي لا يمكن للوكالة القضائية للمملكة التحكم بها مثل :تفاعلية الشركاء، طبيعة الملفات ومدى تعقيدها...

الهدف 8.130 : المساهمة في تحسين تدبير المالية العمومية

المؤشر 1.8.130 : نسبة التوصيات المصادق عليها في نهاية الإجراء المتناقض

يتم قياسه من خلال عدد التوصيات المحتفظ بها عقب مسطرة حق الرد المنصوص عليه في المادة 6 من ظهير 14 أبريل 1960 المتعلق بالمفتشية العامة للمالية مقارنة بالعدد الإجمالي للتوصيات المقترحة من طرف المفتشية العامة للمالية في التقارير الأولية.

سيتم ابتداء من سنة 2017 اعتماد مصفوفة للتوصيات ذات الأولوية عوض احتساب جميع التوصيات الواردة في التقارير الأولوية

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%	95	80	82	83	84	85	2021

1. توضيحات منهجية

لإعداد هذا المؤشر يتم الأخذ بالاعتبار التقارير النهائية الصادرة عن المفتشية العامة للمالية.

و يتم احتساب هذا المؤشر عبر مقارنة التوصيات المحتفظ بها في التقارير النهائية بتلك الواردة في التقارير الأولية خلال السنة.

2. مصادر المعطيات

يتم استخراج المعطيات عن طريق النظام المعلوماتي المندمج لتدبير المهام الخاص بالمفتشية العامة للمالية (SIGEM) ، على أساس بيان التوصيات المنجز من طرف مفتشي المالية عند إعداد كل تقرير.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

لتحسين هذا المؤشر، تعتزم المفتشية العامة للمالية سنة 2017 وضع مساطر خاصة من أجل تتبع و تنفيذ التوصيات من خلال مصفوفة للتوصيات ذات الأولوية و كذا إعداد تقرير سنوي يلخص أهم التوصيات الواردة في تقارير المفتشية العامة للمالية يرفع للسيد وزير الاقتصاد والمالية ابتداء من سنة 2018.

المؤشر 2.8.130 : نسبة الرضى لدى طالبي مهام التفتيش مثال مهمة الدراسة، التقييم، المساعدة والمشورة

الوحدة	2016 لإنجاز	2017 قانون المالية	2018 مشروع قانون المالية	2019 التوقع	2020 التوقع	القيمة المستهدفة	السنةالمرجعية
%		70	72	73	74	75	2021

1. توضيحات منهجية

يتم احتساب هذا المؤشر من خلال حاصل النقطة الإجمالية الناتجة عن استغلال استمارات الإرضاء مقارنة بالنقطة الإجمالية القصوى التي يمكن الحصول عليها. وكل سؤال في الإستمارة يتم تنقيطه من 1 غلى 3 معبرا عن ردة إرضاء طالبي المهام ((قابل للتحسين، مرضي، مرضي جدا)

2. مصادر المعطيات

يتم استخراج المعطيات عن طريق النظام المعلوماتي المندمج لتدبير المهام الخاص بالمفتشية العامة للمالية (SIGEM) ، على أساس الإجابات المتضمنة في استمارات الإرضاء المعبأة من طرف طالبي المهام.

3. حدود و نقاط ضعف المؤشر

تتحسين هذا المؤشر، تعتزم المفتشية العامة للمالية سنة 2017وضع مساطر خاصة من أجل تتبع و تنفيذ التوصيات من خلال مصفوفة للتوصيات ذات الأولوية و كذا إعداد تقرير سنوي يلخص أهم التوصيات الواردة في تقارير المفتشية العامة للمالية يرفع للسيد وزير الاقتصاد والمالية ابتداء من سنة 2018.

الجزء الثالث:

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

جدول 13: التوزيع حسب الدرجات/الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد	%
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	4926	26
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	5306	28
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	8716	46
المجموع	18948	100

جدول 14: التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد	%
المصالح المركزية	4548	24
المصالح اللاممركزة	14400	76
المجموع	18948	100

جدول 15: التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد	%
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	1440	10
جهة الشرق	2304	16
جهة فاس - مكناس	1440	10
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	2736	19
جهة بني ملال - خنيفرة	374	3
جهة الدار البيضاء- سطات	3456	24
جهة مراكش - آسفي	1008	7
جهة درعة - تافيلالت	187	1.7
جهة سوس - ماسة	864	6
جهة كلميم - واد نون	102	0.7
جهة العيون -الساقية الحمراء	259	2
جهة الداخلة - واد الذهب	86	0.6
المجموع	14400	100

جدول 16: مقاربة بعد النوع الاجتماعي: التوزيع حسب المصالح

	الأعداد			%		
المصالح	الذكور	اناث	العدد الإجمالي	الذكور	اناث	المجموع
المصالح المركزية	2410	2138	4548	53%	47%	100%
المصالح اللاممركزة	9360	5040	14400	65%	35%	100%
المجموع	11770	7178	18948	62%	38%	100%

جدول 17 :مقاربة بعد النوع الاجتماعي: التوزيع حسب صنف الموظفين

صنف الموظفين	الأعداد			%		
	اناث	الذكور	العدد الإجمالي	اناث	الذكور	**العدد الإجمالي**
الاطر العليا	3339	5377	8716	38%	62%	**100%**
الاطر المتوسطة	2383	2923	5306	45%	55%	**100%**
اعوان التنفيذ	1478	3448	4926	30%	70%	**100%**
مجموع موظفي وزارة الاقتصاد والمالية	7200	11748	18948	38%	62%	**100%**

جدول 18: مقاربة بعد النوع الاجتماعي: التوزيع حسب الجهات

الجهات	الأعداد			%		
	اناث	الذكور	العدد الإجمالي	اناث	الذكور	المجموع
جهة الدار البيضاء- سطات	1351	2105	3456	39%	61%	100%
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	1207	1529	2736	44%	56%	100%
جهة الشرق	592	1712	2304	26%	74%	100%
جهة فاس - مكناس	597	843	1440	41%	59%	100%
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	416	1024	1440	29%	71%	100%
جهة مراكش - آسفي	395	613	1008	39%	61%	100%
جهة سوس - ماسة	231	633	864	27%	73%	100%
جهة بني ملال - خنيفرة	110	264	374	29%	71%	100%
جهة العيون -الساقية الحمراء	50	209	259	19%	81%	100%
جهة درعة - تافيلالت	39	148	187	21%	79%	100%
جهة الداخلة - واد الذهب	31	113	144	21%	79%	100%
جهة كلميم - واد نون	19	83	102	19%	81%	100%
بِالـخارِج	14	72	86	17%	83%	100%
المجموع	5037	9363	14400	35%	65%	100%

ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

جدول 19: توقع نفقات الموظفين للسنة 2018 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	2 148 000 000	17989
المناصب المحذوفة	6 100 000	352
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	44 820 000	835
عمليات الإدماج	3 000 000	28
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	285 000	
الترقيات في الدرجة والرتبة (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	81 921 000	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف المؤدية الرئيسية للرواتب (Direction de Paierie Principale)	**2 271 926 000**	0
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	285 000	
نفقات الموظفين المتوقعة	**2 272 211 000**	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع

برنامج 115 : السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية

مشروع 1 : ضبط وثيرة القطاع المالي وتدبير الخزينة

سيعرف هذا المشروع خلال سنة 2018 إنجاز عدة مشاريع :

- صيانة النظام المعلوماتي الخاص بتدبير الدين و تدبير الخزينة والذي يقدر ب 4 ملايين درهم؛
- تحديث نظام الهاتف الخاص بغرفة التداول (1.4 مليون درهم):

يهدف هذا المشروع إلى تمكين المديرية من الامتثال للممارسات الدولية والوطنية المتبعة في تدخلات وكالات الدين والبنوك في سوق المال.

ويسمح هذا المشروع أيضا بالتدخل بسرعة قصوى في السوق لتلبية الاحتياجات الملحة للخزينة في يوم معين.، كما أنه يفيد كحل احتياطي في حالة تعطل "نظام المزادات عن بعد" الذي يُجري من خلاله تنفيذ جميع عمليات التدبير النشيط للدين.

- نظام تدبير المعطيات و تتبع السوق الثانوية لسندات الخزينة (3 ملايين درهم):

إن نظام السوق الثانوية لسندات الخزينة المستعمل حالياً من طرف مديرية الخزينة و المالية الخارجية لم يعد يلبي حاجيات مستعمليه سواءً من حيث تدبير أو معالجة معطيات هذا السوق، إذ أن تطور نظم المعلومات المستعملة من طرف MAROCLEAR و مديرية الخزينة و كذا تنوع المصادر جعلا من هذا النظام نظام متجاوز عنه لأنه لا يمكن من تدبير سوى جزء محدود من المعطيات.

بالإضافة الى ذلك، فالشروع الرسمي بإشهار أثمان سندات الخزينة عبر منصة التداول الإلكتروني EBond Maroc، والتي أعطى السيد الوزير انطلاقتها يوم 12 يناير 2015، وتفعيل العمل بالاتفاقية الجديدة التي تؤطر علاقة مديرية الخزينة مع البنوك وسطاء قيم الخزينة في 12 أكتوبر 2015 استوجبا من مدبري الدين تقييم يومي لنشاط البنوك وسطاء قيم الخزينة في السوق الثانوية ومراقبة مدى احترامهم لبنود هذه الاتفاقية.

وبذلك، أصبح من اللازم تعويض هذا النظام بآخر جديد لتدبير ومعالجة جميع المعطيات المتوفرة و لتمكين مديرية الخزينة من الأدوات اللازمة لمراقبة أمثل للسوق.

مشروع 2 : دعم السياسة الميزانياتية

لقد أضاف القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130-13 مجموعة من التدابير الجديدة من أجل تحديث تسيير المالية العمومية وذلك من خلال استحداث تصنيف ميزانياتي قابل للبرمجة، واعتماد منهجية ناجعة للأداء وتفعيل البرمجة المتعددة السنوات.

وسعيا منها لدعم تنزيله، فان مديرية الميزانية بادرت بتصميم وتطوير ونشر نظام معلوماتي موجه للقطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، بالإضافة الى المؤسسات العمومية المدعومة من طرف الدولة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة، ودلك بغية دعم مندمج للمهام المتوخاة منها.

ويغطي هذا النظام الجديد"ebudget 2"، والذي تم تفعيل جزئه الأول، الحاجيات المهنية التالية:

- إنشاء مشاريع نجاعة الأداء(PDP) وإعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات(PBT)؛
- دعم إعداد مشروع قانون المالية من خلال بلورة رسائل التأطير الميزانياتي، تتبع لجان الميزانية، التحكيم الميزانياتي وادراج المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية.
- إعداد الكراسات الميزانياتية وفقا للتصنيف الميزانياتي الجديد؛
- دعم البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات لكل قطاع وزاري؛
- إحداث جداول المطابقة.

وفي هذا الصدد، يتم تدبير هذه الوظائف الجديدة اعتمادا على المرجع الجديد في الميزانية (التصنيف : الباب - الفصل – البرنامج- الجهات - المشاريع / العمليات - السطور المزانياتية) في احترام تام لجوانب وشروط الأمن المعلوماتي.

ويتوخى الجزء الثاني من النظام "ebudget 2" تعزيز وتحسين ادائه وجودته على ضوء تجربته خلال السنة الأولى من العمل، كما يهدف هدا النظام الى:

- ✓ تغطية وظائف جديدة تتعلق بتتبع التعديلات التي تجرى على مشروع قانون المالية في غرفتي البرلمان؛
- ✓ تقييم نفقات الموظفين (كتلة الأجور) ؛
- ✓ مساندة الأشغال المتعلقة بالرؤية الجديدة لوزارة الاقتصاد والمالية في إدارة السياسات العمومية؛

أما بخصوص ميزانيات المنشآت والمؤسسات العمومية المدعومة من طرف الدولة، فسيتم إدراجها في أفق سنة 2020.

وسيتم تشغيل النظام المعلوماتي الجديد على بنية تحتية حديثة لضمان مرونة النظام وجاهزيته العالية. كما سيتم تفعيله، في شبكة معلوماتية خاصة ومؤمنة ومنفصلة عن شبكة الانترنت المحلية.

مشروع 3 : دعم اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية

التكوين

بالنسبة لسنة 2018، تبلغ الاعتمادات المرصودة لهذا المشروع: تنمية المهارات وتعزيزها بالنسبة لأطر ومسؤولي مديرية الدراسات والتوقعات المالية 475000.00 درهم ، من أجل

تغطية 5 دورات تدريبية. يستفيد من كل دورة مجموعة من الأطر تتكون من 15 شخصا، أي ما مجموعه 90 شخصا و يتعلق الامر ب:

1. التقييم السوسيواقتصادي للمشاريع العمومية الكبرى: 65000 درهم مع احتساب الرسوم.
2. المخاطر السيادية والمخاطر القطرية: 100000درهم مع احتساب الرسوم.
3. الاقتصاد القياسي للبيانات : 100000درهم مع احتساب الرسوم.
4. سعر الصرف: 90000درهم مع احتساب الرسوم.
5. المؤشرات الاقتصادية المتطورة: 75000 درهم مع احتساب الرسوم.
6. استخراج البيانات: 45000 درهم مع احتساب الرسوم.

الانخراط في االمنظمات الدولية

المبلغ المخصص لهذا المشروع "بناء القدرات وخلق مجموعة من الخبرات" المتعلقة بالمهام الرئيسة لمديرية الدراسات والتوقعات المالية هو من 1045000 درهم مع احتساب الرسوم وهذا المبلغ هو مساهمة الوزارة في برنامج سلسلة القيمة العالمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

إنشاء نظام "مانار- لصنع القرار" لإنتاج لوحات القيادة لمديرية الدراسات و التوقعات المالية

تغطي أرصدة هذا المشروع :
الخدمات المطلوبة في إطار المشروع هي :اقتناء 30 يوما من المساعدة التقنية التي سيتم استهلاكها في غضون 04 أشهر. المساعدة التقنية لمدة 30 يوما و التي سيتم تنفيذها في غضون 4 أشهر، من أجل تشغيل نظام "منار لصنع القرار" لإنتاج لوحات القيادة لمديرية الدراسات والتوقعات المالية.

إنشاء بوابة وثائقية لفائدة مديرية الدراسات و التوقعات المالية فضلا عن التكوين والمساعدة التقنية ذات الصلة

الخدمات المطلوبة في هذا المشروع هي:

اقتناء وتركيب و تشغيل بوابة وثائقية لفائدة مديرية الدراسات و التوقعات المالية فضلا عن التكوين والمساعدة التقنية ذات الصلة.

تغطي أرصدة هذا المشروع خدمات الاقتناء والتطوير و إعداد المعايير الخاصة بالبوابة الوثائقية لمديرية الدراسات و التوقعات المالية و ذلك على مستوى منصة "كاديك إنتيغرال" التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية.
هذه الاعتمادات سيتم تنفيذها في غضون 04 أشهر.

إنشاء نظام معلومات جغرافية "منار-سيغ" لفائدة مديرية الدراسات و التوقعات المالية بالإضافة إلى التكوين والمساعدة التقنية ذات الصلة

الخدمات المطلوبة في إطار المشروع هي:

- دراسة احتياجات التطوير.
- تصميم وتطوير نظام المعلومات الجغرافية.
- اختبار و تشغيل نظام المعلومات الجغرافية الجديد.
- تكوين مستعملي نظام المعلومات الجغرافية الجديد.
- المساعدة الفنية لموظفي مديرية الدراسات و التوقعات المالية.

الهدف من هذا المشروع هو تطوير و تشغيل نظام معلومات جغرافية "منار-سيغ" لفائدة مديرية الدراسات و التوقعات المالية.

ويشمل هذا المشروع أيضا التكوين والمساعدة التقنية لموظفي المديرية.

تغطي أرصدة هذا المشروع الخدمات التطويرية لنظام معلومات جغرافية "منار-سيغ" لمديرية الدراسات و التوقعات المالية ، فضلا عن التكوين والمساعدة التقنية ذات الصلة.
هذه الاعتمادات سيتم تنفيذها في غضون 04 أشهر.

مشروع 4 : تسيير محفظة الدولة ومراقبة المقاولات العمومية

التكوين:
ستعرف سنة 2018 عمليات التكوين التالية:

- طرق وآليات تتبع النجاعة ، التدبير المالي، التدبير المحاسباتي ،الحكامة والمواكبة ،منهجية التدقيق، تدبير خزينة المؤسسات.

الدراسات:
يتم تحديد برنامج تقديري للدراسات العامة نظرا لضرورة تقديم كل سنة، لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للتدقيق، لموافقة رئيس الحكومة. حيث تمت برمجة خلال سنة 2018 عدة عمليات التدقيق تهم ما يلي:
-التدقيق العملياتي والتدبيري للوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان،
-التدقيق العملياتي والتدبيري للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية،
-التدقيق المؤسساتي و البنيوي لمركزية الشراء و التنمية الاقتصادية لمنطقة تافيلالت و فكيك،
-التدقيق العملياتي و التدبيري لشركة النقل الحضري لمدن الرباط سلا وتمارة،
-التدقيق التدبيري للادماج السكن،
-التدقيق الاستراتيجي لوكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق،
-التدقيق التدبيري للمكتبة الوطنية للمملكة،
-التدقيق المؤسساتي، العملياتي والتدبيري للوكالة الوطنية للتأمين الصحي،

- التدقيق العملياتي والتدبيري للصندوق الوطني لمنضمات الاحتياط الاجتماعي.

المعلوميات:

تمت برمجة العمليات التالية:

- صيانة النظام "مسار- المساعدة على اتخاذ القرار"
- تجديد الأجهزة المعلوماتية
- إرساء حل معلوماتي لنسخ المعطيات الحساسة في حواسيب المسؤولين
- مرجع التدبير لمديرية المنشآت العامة والخوصصة
- مخطط استمرارية العمل واجراء ات تدبير الأزمات
- تأهيل الشبكة المعلوماتية الداخلية
- إرساء البوابة التشاركية.

الخوصصة:

برنامج الخوصصة للفترة الممتدة ما بين 2018-2020 فهو كالتالي:

5مشاريع في 2018
5مشاريع في 2019
4 مشاريع في 2020

برنامج 116 : تبسيط تأمين المبادلات وحماية المستهلك

مشروع 1 : ظروف العمل واستقبال المرتفقين

اعتمادات التسيير تهم بالأساس:

✓ صيانة وإصلاح المباني الإدارية الخاصة بالمديريات الجهوية والإدارة العامة بمبلغ يقدر ب 10.507.825,23 درهم:

- صيانة وإصلاح المباني الادارية؛
- صيانة الشبكة الهاتفية؛
- المحافظة على نظام التكييف؛
- الصيانة الوقائية والتصحيحية للعتاد التقني.

✓ صيانة وإصلاح الأثاث وعتاد المكتب (1.067.000,00 درهم) :

- صيانة آلات النسخ التصويري؛
- شراء قطع الغيار؛
- إصلاح وصيانة أثاث وعتاد المكتب لمجموع المديريات الجهوية.

✓ صيانة وإصلاح عتاد المعلوميات (5.446.100,00 درهم) :

- صيانة نظام التخزين وحفظ البيانات للنظام المعلوماتي BADR؛
- استحقاقات صيانة النظام الأساسي الجديد للإنتاج والنظام الاحتياطي BACKUP ؛
- صيانة تعميم معدات تكنولوجيا المعلومات AMEX؛
- صيانة منصة الإغاثة للنظام المعلوماتي BADR.:

وتتجلى أهم نفقات الاستثمار فيما يلي:

✓ تقدر اعتمادات التجهيز المخصصة لتشييد المباني الإدارية ب 7.900.000,00 درهم وتهم بالأساس :

- تشييد مقر الدائرة الجمركية بالحسيمة؛
- تشييد مرفق لحفظ الملفات بمقر المديرية الجهوية بالنيابة للدار البيضاء – المخازن وساحات الاستخلاص الجمركي بسيدي البرنوصي؛
- تشييد فرق الجمارك ومستودع لتخزين السلع المصادرة بعين عودة.
-

- ✓ أما اعتمادات التجهيز المخصصة لأشغال التهيئة والإقامة فتقدر ب 11.550.000,00 درهم بالنسبة لاعتمادات الأداء و8.400.000,00 درهم بالنسبة لاعتمادات الالتزام وتهم بالأساس :
  - تحديث المستودعات المخصصة للسلع المصادرة؛
  - تحديث مباني ومستودع بمهدية؛
  - أشغال تهيئة مصالح الجمارك بالمحمدية؛
  - تأمين تخزين المواد المحظورة بالمستودعات التابعة للمديرية الجهوية للوسط.

- ✓ وتبلغ اعتمادات الاستثمار المخصصة لشراء العتاد التقني 5.800.000,00 درهم بالنسبة لاعتمادات الأداء و4.000.000,00 درهم بالنسبة لاعتمادات الالتزام وتهم بالأساس :
  - تجهيز معهد التكوين الجمركي الجديد ببنسليمان.

مشروع 2 : محاربة الغش الجمركي

- ✓ صيانة وإصلاح التجهيزات واللوازم الخاصة بالأمن والمراقبة ووسائل شحن عتاد الإرسال :
  - صيانة الماسحات الضوئية والكاشفات الموجهة لمحاربة الغش؛
  - صيانة الشبكات السلكية واللاسلكية والأعمدة المثبتة بالمديريات الجهوية في كل من الشمال الشرقي والشمال الغربي؛
  - صيانة العتاد التقني المثبت بالإدارة العامة والمديريات الجهوية للوسط والدار البيضاء الميناء والوسط الجنوبي وأكادير والجنوب (العيون، الداخلة والكركارات)؛
  - صيانة الماسحات الضوئية المتحركة المثبتة بمينائي الناظور وطنجة المتوسط.

- ✓ صيانة وإصلاح المنشآت والتجهيزات والعتاد التقني :
  - الصيانة الشاملة للعتاد التقني الخاص بأجهزة قياس الحمولة المتبثة بمختلف مصالح الجمارك؛
  - الصيانة الوقائية والتصحيحية للمحولات والمولدات الكهربائية للمديرية الجهوية للدار البيضاء الميناء.

- ✓ أما اعتمادات التسيير المخصصة لشراء لباس أعوان الجمارك الملزمين بارتداء زي الجمارك، فتقدر ب 5.300.000,00 درهم.

مشروع 3 : تبسيط المبادلات

- ✓ شراء وتركيب العتاد المعلومياتي 810.000,00 درهم؛
- ✓ شراء وتركيب العتاد المعلومياتي الذي يقدر ب 3.500.000,00 درهم (Achat groupé MEF) ؛
- ✓ شراء برامج وبرانيم معلوماتية 400.000,00 درهم؛
- ✓ مساعدة تقنية من أجل تطوير الحلول والمنصات المعلوماتية 500.000,00 درهم؛
- ✓ شراء العتاد التعليمي 200.000,00 درهم.

برنامج 117: تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية

مشروع 1 : الانتاجية وظروف العمل

يندرج برنامج العمل المتعلق بالخزينة العامة للمملكة لسنة 2018 في اطار تحسين ظروف العمل للموظفين والاستقبال للمرتفقين، وهو ما يعكس استمرار العمل في مشروع تحديث الخدمات المقدمة بالاستعمال المتزايد لوسائل التكنولوجيا الحديثة و اعادة تأهيل المراكز المحاسبية ، وكذلك اتخاد الإجراءات الأساسية لرقمنة الادارة وبناء وتأهيل المباني الإدارية.

ويمكن تلخيص أهم محددات النفقات كما يلي :

•تدبير الوعاء العقاري و تشمل جميع النفقات المتعلقة بتأجير المباني الإدارية وما يرتبط بها من ضرائب وعقود خدمات الصيانة والتي يبلغ عددها 38 عقدا لصيانة وإصلاح المباني الإدارية بمقرات المصالح المركزية و الخارجية؛

•النفقات المتعلقة بالمعدات والأثاث المكتبية وتتعلق خاصة بصيانة وإصلاح الأثاث والمعدات المكتبية اللوازم المكتبية ومواد الطبع والورق و المطبوعات ، وكذلك شراء لوازم للعتاد المعلومياتي؛

•الصيانة والإصلاح، وتغطي النفقات المتعلقة بصيانة واصلاح عتاد المعلوميات ، صيانة البرامج والمنظومات والحول المعلوماتية ؛

•التكوين و يضم نفقات ومصاريف التكوين وتنظيم الندوات والتدريب و المؤتمرات والمشاركة فيها؛

•مشاريع البناء والتأهيل للعديد من المراكز المحاسبية الموزعة عبر الاقاليم: يتعلق الامر بدراسات مرتبطة بتشييد المباني و أشغال البناء الخزينة الجهوية وقباضات بكل من حد سوالم، العيون وحي السلام بسلا، وكذلك دراسات التهيئة واشغال متنوعة لتأهيل العديد من المباني الادارية على الصعيد الوطني .

مشروع 2 : تنفيذ نفقات الدولة

المساعدة التقنية المرتبطة بالحلول المعلوماتية: وتتعلق هذه الخدمات بالمساعدة التقنية لتطوير منظومة التدبير المندمج لنفقات GID وكذا شراء وتركيب العتاد المعلومياتي.

مشروع 3 : تدبير المالية المحلية والتحصيل

المساعدة التقنية المرتبطة بالحلول المعلوماتية: وتتعلق هذه الخدمات بالمساعدة التقنية لتطوير منظومة التدبير المندمج للإيرادات GIR.

مشروع 4 : مسك المحاسبة العمومية

المساعدة التقنية المرتبطة بالحلول المعلوماتية: وتتعلق هذه الخدمات بالمساعدة التقنية لتطوير نظام المحاسبة العمومية « PCE »..

برنامج 118 : تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية

مشروع 1 : جودة الخدمة

يندرج مشروع " جودة الخدمات" في إطار السياسة العامة لتحديث الإدارة، ويهدف إلى بناء علاقات ثقة وشراكة بين الإدارة والمرتفق من شأنها أن تعزز الوعي والالتزام الضريبي.

وفي هذا الصدد، فإن تطوير الخدمات الإلكترونية وتحسين ظروف العمل وظروف استقبال المرتفقين وتبسيط المساطر الإدارية وكذا التواصل تمثل أهم الإجراءات المتبعة لتحقيق هذا المشروع.

وستخصص الاعتمادات المرصودة لضمان السير العادي للإدارة ولإنجاز العمليات الأساسية التالية:

✓ العمليات العقارية والتجهيزية:

- بناء مقر المصالح الجبائية بسلا ؛
- بناء مقر المصالح الجبائية بأكادير ؛
- بناء مقر المصالح الجبائية بآسفي ؛
- تعميم أنظمة مراقبة الدخول والخروج بكل من بالدار البيضاء وطنجة ومراكش؛
- تركيب أنظمة التهوية بالمقر الرئيسي للضرائب بالرباط ؛
- بناء مقر المصالح الجبائية ببرشيد ؛
- بناء مقر المصالح الجبائية بالجديدة ؛
- بناء مقر المصالح الجبائية بفاس ؛
- بناء مقر المصالح الجبائية بالناظور.
- تركيب أنظمة المراقبة لفائدة البنايات الجبائية التابعة للمديريات الجهوية بالقنيطرة و طنجة و مراكش
- اقتناء و تركيب مجموعات لتوليد الكهرباء لفائدة البنايات الجبائية التابعة للمديرية الجهوية بالدار البيضاء؛
- تركيب أنظمة المراقبة لفائدة البنايات الجبائية التابعة للمديرية الجهوية للرباط

✓ تجهيزات المكتب: 6 ملايين درهما.

✓ العمليات المعلوماتية: 6 ملايين درهما.

- اقتناء نظام للمراقبة التقنية من أجل التطوير المعلوماتي لتصحيح وتطوير النظام الضريبي المندمج.

مشروع 2 : الإحاطة بالمجال الضريبي ومحاربة الغش

يهدف هذا المشروع إلى تعبئة الموارد اللازمة لتمويل النفقات العامة والمساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

كما يهدف هذا المشروع إلى السهر على التطبيق الجيد للقانون وعلى العدالة الجبائية بين الخاضعين للضريبة.

لتحقيق هذه الأهداف يرتكز عمل المديرية العامة للضريبة على المحاور التالية:

- استمرار إنجاح عملية تعميم تشغيل النظام المعلوماتي الجديد " النظام المندمج لفرض الضريبة (SIT) " الذي يهدف الى تحكم أفضل وأنجع في المادة الضريبية وبصفة اجمالية ومتناسقة؛
- تحديث المراقبة الضريبية وتوفير الموارد والوسائل اللازمة لتحليل المخاطر واستهداف الغش؛
- متابعة رقمنة الإقرار و الأداء؛
- زيادة وتقوية الجهود فيما يخص التحصيل الجبري.

وستمكن الاعتمادات المرصودة من ضمان السير العادي للإدارة و لإنجاز العمليات التالية:

- اقتناء الأجهزة المكتبية
- توسيع المتعلق بتراخيص أدوات ضمان نجاعة التطبيقات
- اقتناء حل لتمرير الارساليات الالكترونية ؛
- اقتناء حل لتدبير الولوج للحسابات المميزة
- اقتناء القاعدة المادية للنظام المندمج للتحصيل الضريبي
- حل لإثبات المصداقية (المراسلات الالكترونية الخارجية/ الإدارة عن بعد)
- حل للوقاية من التهديدات المعلوماتية
- نظام تحليل المخاطر العامة

برنامج 119 : تدبير الملك الخاص للدولة

مشروع 1 : ظروف العمل

يندرج مشروع " ظروف العمل" في إطار استراتيجية تحديث مواقع العمل وتأهيلها وتوفير الوسائل على صعيد مختلف مصالح مديرية أملاك الدولة بغية تحسين جودة الخدمة.

ويهدف هذا المشروع إلى:

- ضمان السير العادي لمختلف المصالح؛
- صيانة وتأهيل مواقع العمل وتزويد المصالح بأثاث المكتب وبالمعدات اللازمة.

يتضمن هذا المشروع، مجموعة من العمليات الرئيسية والتي تتمحور في ما يلي:

- إصلاح وترميم قاعتي الاجتماعات على صعيد المقر المركزي لمديرية أملاك الدولة؛
- أشغال التهيئة على صعيد مندوبية أملاك الدولة بالحسيمة؛
- أشغال التهيئة على صعيد مندوبية أملاك الدولة بتاونات؛
- أشغال التهيئة بكل من مندوبيتي أملاك الدولة بسلا والخميسات؛
- تحديث أثاث المكتب على صعيد المديرية الجهوية لأملاك الدولة بالدار البيضاء و المندوبيات التابعة لها؛
- شراء عتاد و أثاث المكتب لفائدة المديرية الجهوية لأملاك الدولة بالعيون.

مشروع 2 : دعم تدبير الملك الخاص للدولة

يرتكز مشروع دعم تدبير الملك الخاص للدولة على:

- مساندة مختلف الهياكل في أداء مهامها (النقل، التنقل، رسوم و مستحقات استعمال الخطوط و القنوات المتخصصة للشبكة، الاتصالات، الصيانة المعلوماتية، التكوين ودعم الموارد البشرية،...)؛
- إنجاز أوراش التحديث التي تم إطلاقها ولا سيما تحديث النظام المعلوماتي الخاص بأملاك الدولة.

و يتضمن هذا المشروع، مجموعة من العمليات الرئيسية و التي يمكن إنجازها:

- وضع الخوادم الافتراضية و شراء وتركيب المعدات المعلوماتية (تزويد المصالح بالتجهيزات المعلوماتية الضرورية : حواسب، طابعات،...)؛
- شراء برامج و برانيم معلوماتية (تراخيص).

برنامج دعم وقيادة

مشروع 1 : تدبير الموارد

بناء وتهيئة المباني:

- تشييد المبني المخصص لإيواء موظفي الإدارية المركزية (الوكالة القضائية للمملكة و المفتشية العامة للمالية-الحصة السابعة : أشغال التهيئة الخارجية و التشوير) بمبلغ 4.400.000,00 درهم؛
- أشغال التهيئة و الإقامة المرتبطة بمباني الإدارة المركزية بمبلغ 2.000.000,00 درهم؛
- شراء عتاد و أثاث المكتب المخصص للمبنى الجديد الخاص لإيواء موظفي الإدارية المركزية (الوكالة القضائية للمملكة و المفتشية العامة للمالية) بمبلغ 6.400.000,00 درهم.

المعلوميات:

اقتناء وتركيب المعدات المعلوماتية :

اقتناء وتركيب معدات خاصة بمركز البيانات :
- معدات خاصة بتكييف هواء غرفة المنصات المعلوماتية
- خزائن معلوماتية وخزائن تكييف الهواء الخاصة بالأنظمة المعلوماتية

اقتناء المعدات المعلوماتية للمكاتب
- تجديد المعدات المعلوماتية للمكاتب (أجهزة الكمبيوتر والطابعات والماسحات الضوئية، ...)؛
- اقتناء المعدات المعلوماتية للموظفين الجدد.

اقتناء معدات اتصال المتعلقة بالشبكات المعلوماتية

اقتناء معدات الاتصال الخاصة بغرفة التداول

اقتناء وتركيب وتكوين البرمجيات :
- اقتناء البرمجيات لتعزيز الأمن المعلوماتي :
برنامج مراقبة البريد الإلكتروني الوارد والصادر (بوابة مكافحة الفيروسات)
برنامج من أجل الحماية القوية عند الولوج إلى الأنظمة المعلوماتية من خارج الوزارة
نظام من أجل سلامة المعطيات وبرمجيات التشغيل
اقتناء برمجيات لرصد الأداء ومراقبة مكونات النظام المعلوماتي
اقتناء برمجيات لإدارة الوثائق الإلكترونية

الحصول على المساعدة التقنية :
تقديم المساعدة التقنية لتحسين النظام
المساعدة التقنية على أدوات تطوير الأنظمة المعلوماتية و تأهيل نظام البريد الإلكتروني
تأهيل الشبكة المعلوماتية و الغرف التقنية للإدارة المركزية

إجراء الدراسات المعلوماتية :
دراسة تقنية خاصة بمركز البيانات

التكوين

تبذل وزارة الاقتصاد والمالية جهودا كبيرة لتنمية مواردها البشرية تنفيذا لسياستها المسطرة في المخطط المديري للتكوين 2013-2017

تحققت إنجازات هامة خلال السنوات الخمس الماضية التي يغطيها المخطط المديري ، من حيث البرمجة، وتنفيذ مخططات التدريب، وتحسين الولوج للتدريب وتجميع وتشارك الجهود.

بعد مشارفة المخطط المديري للتكوين 2013-2017 على الانتهاء، سيتم اطلاق دراسة قصد انشاء مخطط مديري جديد للوزارة ، يهدف الى تعزيز جهود التبادل، وتحسين كفاءة وفعالية مجال منظومة التكوين في الوزارة.

إضافة إلى ذلك، يتطلع المخطط التكويني للوزارة الممتد لثلاثة سنوات 2018-2020، الى انجاز485 دورة تكوينية (10 منها بواسطة التكوين عن بعد)، لفائدة 42100 مشارك، بما مجموعه 500 612 يوم فرد من التكوين.

تمثل الدورات التكوينية، المبرمجة في اطار المخطط الافقي والتي سيتكفل معهد المالية التكوين بإنجازها، 12% من اجمالي ايام فرد من التكوين و35% من مجموع عدد المشاركين.

وسيتفق تنفيذ هذه الخطة مع التوجه الجديد للوزارة في تلبية الاحتياجات التكوينية لمواردها البشرية. ويتمحور العرض حول خمسة مجالات هي:

- برامج تكوينية تهدف الى ترقية احترافية موظفي الوزارة ؛
- برامج تكوينية في مجال التسيير والنجاعة الاحترافية لتطوير القدرات الإدارية والسلوكية ؛
- دورات التدريب المهني لضمان إدراج الموظفين الجدد، الذين تمت ترقيتهم بعد اجتياز امتحانات الكفاءة المهنية والمسؤولين الجدد ؛
- دورات الخبرة تتجلى في برامج تكوينية مشفوعة بشهادة او دبلوم تقام بشراكة مع معاهد ومؤسسات التكوين بهدف تنمية مهارات موظفي الوزارة ؛
- دورات دعم الإصلاحات الهادفة الى فهم أحكام الإصلاحات الطارئة وإتقان الأدوات التي توفرها

مشروع 2 : الدفاع القضائي

في اطار المهمة الاساسية المنوطة بها والمتمثلة في الدفاع عن مصالح الدولة امام المحاكم الوطنية و الدولية، سجلت الوكالة القضائية للمملكة ضمن النقاط الواردة في مخطط العمل الاستراتيجي مجموعة من العمليات التي تهدف الى توطيد الخبرة المتعلقة بنجاح معالجة ملفات المنازعات وتحسين جودة الخدمات المقدمة .
يتعلق الامر بالعمليات التالية :
مراجعة الإطار القانوني للوكالة، قصد مواكبة التطورات التي عرفها السياق الداخلي والخارجي من أجل ضمان انفتاح جيد للمؤسسة على بيئتها وشركائها.
مراجعة الهيكلة الداخلية للوكالة للحصول على فاعلية أكبر وتهييئ التغيرات التي تنجم عن المهام الجديدة ومواكبة مراحل الجهوية.
إنجاز رسم خريطة المخاطر بهدف الحصول على رؤية واضحة بالمقارنة مع المخاطر الكبرى الناتجة عن منازعات الدولة من اجل ضبط تأثيراتها على الميزانية و القرارات الادارية.
تحسين التنظيم و تقوية الموارد
تعتبر هذه التدابير إحدى أولويات الوكالة القضائية للمملكة الخاصة بالسنوات القادمة من خلال تفعيل خطة اعادة تنظيم مساطر العمل وتقوية الموارد المادية وكذا التدبير المندمج للموارد البشرية والتكوين.

ومن جهة أخرى، وفي اطار تحديث مساطر العمل والتدبير تمتلك الوكالة القضائية للمملكة نظاما معلوماتيا مدمجا لتدبير ملفات المنازعات (SIGLE) خاص بالمعالجة اليومية لملفات المنازعات وطبع مختلف أنواع الإحصائيات من أجل تتبع المنازعات.

كما تتوفر الوكالة على عتاد معلوماتي (حواسيب و طابعات...) معمم على جميع الموظفين.

مشروع 3 : تفتيش وتدقيق وتقييم السياسات العمومية

يعتبر المخطط الاستراتيجي للمفتشية العامة للمالية برسم الفترة 2017 – 2021 خارطة طريق تركز على تعزيز الإنجازات السابقة في مجالات تدخل الهيئة و الانخراط في التوجهات التي حددها المخطط الاستراتيجي للوزارة برسم نفس الفترة.

و هكذا ينبني هذا المخطط على الركائز التالية :

- تطوير مهام تدقيق نجاعة الأداء و تقييم السياسات و البرامج العمومية ؛
- تقوية مهام التفتيش والتدقيق ذات العلاقة بالمداخيل العمومية ؛
- الاسهام في الوقاية من الفساد عبر توطيد التعاون مع مختلف الشركاء المعنيين؛
- تعزيز القوة الاقتراحية للمفتشية العامة للمالية من خلال إنجاز دراسات وأبحاث؛
- تطوير نظام جديد لتتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية؛

- العمل على أخذ بعين الاعتبار انتظارات المواطنين و مستوى الخدمات المقدمة من قبل المصالح في مختلف تدخلات المفتشية العامة للمالية؛
- مواصلة الشراكة ما بين المفتشية العامة للمالية و نظيراتها بالدول الإفريقية.

و خلال سنة 2018 سيتم إنجاز مشاريع هامة تهدف تحقيق المرامي التالية :

- إنجاز مهام افتحاص تجريبية للنجاعة على مستوى أربع قطاعات وزارية انخرطت في المرحلة انخرطت في المرحلة التجريبية الاولى للميزانية المهيكلة حول البرامج؛
- التطرق الممنهج للجانب المتعلق بالمداخيل خلال المهام المنجزة ؛
- وضع نظام لتتبع تنفيذ التوصيات ذات الأولوية الواردة في التقارير و إعداد تقريرسنوي يوجه للسيد وزير الاقتصاد و المالية ؛
- تتبع مآل الشكايات الواردة على المفتشية العامة للمالية من وسيط المملكة و ذلك عبر نظام معلوماتي وضع لهذا الغرض ؛
- الافتحاص السنوي لنظام استقبال المرتفقين بمصالح الوزارة؛
- بدء العمل بالنظام المعلوماتي الخاص بالمهام و الذي يوفر التتبع الحيني لإنجاز المهام.